الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي –الأغواط –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية العلوم الاقتصادية في مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

من اعداد الاستاذة:

صفية علاوي

السنة الجامعية:2024– 2025

فهرس المحتويات

مقدمة **6**

المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها **8**

أولا: المفاهيم المرتبطة بالوقائع الاقتصادية 8

ثانيا: أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية 10

ثالثا: وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية 11

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعي (البدائي) **14**

أولا: ماهية النظام المشاعي البدائي 14

ثانيا: مميزات فترة النظام البدائي 16

ثالثا: هدف النظام البدائي 17

رابعا: زوال النظام البدائي 18

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي(الرق) **20**

أولا: تشكل النظام العبودي 20

ثانيا: خصائص النظام العبودي(الرق) 20

ثالثا: العوامل التي أدت إلى انهيار نظام الرق 23

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى **25**

اولا: العالم الغربي(النظام الاقطاعي: نشأته، عناصره وانهياره) 25

ثانيا: العالم الإسلامي(منطقة الحضارة الإسلامية ومظاهر التطور الاقتصادي) 28

المحور الخامس: الثورة الصناعية في اوروبا **30**

أولا: مفهوم الثورة الصناعية 30

ثانيا: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا 31

ثالثا: مراحل الثورة الصناعية..... 34
رابعا: مظاهر الثورة الصناعية 35
خامسا: نتائج الثورة الصناعية 37
المحور السادس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية 41
أولا: ماهية النظام الراسمالي..... 41
ثانيا: مراحل تطور النظام الرأسمالي 45
ثالثا: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي 47
رابعا: مزايا وعيوب النظام الرأسمالي..... 49
المحور السابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية..... 53
أولا: مفهوم الاشتراكية 53
ثانيا: ظهور الفكر الاشتراكي 54
ثالثا: مبادئ وخصائص النظام الاشتراكي..... 57
رابعا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي 60
المحور الثامن: الازمة الاقتصادية العالمية 1929 62
أولا: مفهوم الازمة الاقتصادية 1929 62
ثانيا: اسباب حدوث الازمة الاقتصادية 1929..... 64
ثالثا: مظاهر الازمة الاقتصادية 1929 66
رابعا: سياسيات الحد من الازمة الاقتصادية 1929 68
المحور التاسع: نظام بريتون وودز(BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 70
أولا: نشاة بريتون وودز 70
ثانيا: مؤسسات المؤتمر..... 71
ثالثا: انهيار نظام بريتن وودز وظهور النظام المالي الجديد 74

المحور العاشر: بروز الاقتصاديات الاسيوية 80

أولا: مفهوم الاقتصاديات الاسيوية ومؤشرات قوتها 80

ثانيا: الأسباب والعوامل المساهمة في صحو ونهضة العديد من الاقتصاديات الأسيوية 82

ثالثا: الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المعتمدة في دول شرق آسيا 83

المحور الحادي عشر: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية..... 88

أولا: مفهوم ونشأة العولمة الاقتصادية 88

ثالثا: أدوات العولمة الاقتصادية 92

رابعا: آثار العولمة الاقتصادية 95

خامسا: التكتلات الاقتصادية..... 96

المحور الثاني عشر :انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي) 101

أولا: مفهوم النظام الاشتراكي وأهم أفكاره..... 101

ثانيا: ايجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي 104

ثالثا: اسباب انهيار النظام الاشتراكي..... 106

المحور الثالث عشر: الازمة المالية العالمية 2008 110

أولا: مفهوم ونشأة الازمة المالية العالمية 110

ثانيا: اسباب الازمة العالمية 2008..... 116

ثالثا: تأثير الازمة المالية وأثارها..... 120

المحور الرابع عشر: ازمة الوباء العالمي (كوفيد covid19) 124

أولا: التعريف بجائحة كورونا (كوفيد covid19) 124

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للازمة 124

ثالثا: بروز السياسات الاقتصادية الموجهة 127

خاتمة 129

قائمة المراجع 130

مقدمة

يُعد عالمنا الحالي نتاجًا لعدة تغييرات وتطورات استمرت لآلاف السنين، وشملت مجالات متعددة من حياة الإنسان، مثل الثقافة والسياسة والاقتصاد. حيث أن دراسة الاقتصاد وتاريخه تستدعي بالضرورة متابعة التسلسل الزمني للأحداث الاقتصادية الهامة التي شكلت محطات مفصلية في تاريخ البشرية الاقتصادي.

يعتبر تاريخ الوقائع الاقتصادية من أهم الفروع التي تساهم في فهم مسار التطور الاقتصادي للبشرية. فقد مرت البشرية عبر العصور المختلفة بتجارب اقتصادية متنوعة انعكست بشكل كبير على تطور المجتمعات وحياتهم اليومية. فمن خلال دراسة الوقائع الاقتصادية، نستطيع استنباط كيفية تفاعل الإنسان مع الموارد المتاحة، وكيفية تنظيم المجتمعات لاقتصاداتها من خلال أنظمة الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك.

يرتكز تاريخ الوقائع الاقتصادية على دراسة تحولات اقتصادية كبرى من خلال تحليل الأحداث الاقتصادية المهمة التي حدثت في مختلف العصور، سواء على مستوى الأمم أو الشعوب. كما يتناول هذا التاريخ مفاهيم مهمة مثل الثورة الصناعية، تطور التجارة العالمية، نشوء الأسواق المالية، التغيرات في النظم الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى النظام العالمي الحديث.

تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف طلبة السنة الثانية LMD في تخصصات العلوم الاقتصادية بأهم المحطات التاريخية التي مر بها الاقتصاد العالمي، بدءًا من العصور البدائية للإنسان وصولًا إلى العصر الحالي (عصر العولمة الاقتصادية). كما تسلط الضوء على التغيرات التي طرأت على سياسات الدولة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، سواء كان ذلك من خلال تدخل الدولة أو الاقتصاد الحر أو غيرهما، بالإضافة إلى الأزمات والتطورات الاقتصادية الهامة التي أثرت في تغير الخريطة الاقتصادية للدول، حيث تضم هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات طبقا للمقرر الوزاري، وهي موزعة على اربعة عشر محور.

المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

أولا: المفاهيم المرتبطة بالوقائع الاقتصادية

1-المشكلة الاقتصادية

2 -النظام الاقتصادي

3- النموذج الاقتصادي

4- تاريخ علم الاقتصاد

5- تاريخ الفكر الاقتصادي

6- تاريخ الوقائع الاقتصادية

ثانيا: أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية

ثالثا: وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية

المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

تُعد الوقائع الاقتصادية من الركائز الأساسية لفهم ديناميكيات الاقتصاد، وتحليل التغيرات والتطورات التي تحدث فيه. فالوقائع الاقتصادية هي عبارة عن الأحداث والتغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي وتؤثر على سير العمليات الاقتصادية المختلفة، مثل الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، والاستثمار. كما تشمل مجموعة من الظواهر والأنماط التي تحدث في الاقتصاد المحلي أو العالمي.

أولا: المفاهيم المرتبطة بالوقائع الاقتصادية

قبل التطرق لتعريف الوقائع الاقتصادية، من المهم أن نوضح بعض المصطلحات الاقتصادية الأساسية التي تعد ضرورية لفهم العديد من الظواهر الاقتصادية. إليك أبرز هذه المصطلحات.

1-المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية relative scarcity . للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها. ومهما بلغت احجامها فهي موارد محدودة في كل دولة اذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.

تعرف المشكلة الاقتصادية بانها (عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، كما تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته اللانهائية من السلع والخدمات المحدودة، مما يدفعه إلى الاختيار.

2 -النظام الاقتصادي

يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية، والتخطيط تطبيقاً لتلك الأسس والمبادئ.

3- النموذج الاقتصادي

أما النموذج الاقتصادي فلا يتضمن إلا مشكلات أغلبها فني لا يمس مباشرة أسس ومبادئ النظام نفسه، وترتيباً على ذلك فالنظام الاقتصادي الرأسمالي (أو الاشتراكي)، يقوم على أسس ومبادئ واحدة. أما من حيث التطبيق فالباب مفتوح للتغاير والاختلاف كبير.

4- تاريخ علم الاقتصاد

إن دراسة تاريخ علم الاقتصاد، تعني البحث في تطور التحليل الاقتصادي سواء من حيث ظهور نظريات جديدة أو تطور النظريات القائمة، أو من حيث تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ، أو من حيث تطور الوسائل والأساليب المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها. وبما أن علم الاقتصاد علم حديث، ومن ثم فإن دراسة تاريخه لن تغطى سوى فترة قصيرة تاريخيا.

5- تاريخ الفكر الاقتصادي

تاريخ الفكر الاقتصادي يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية. وليس من الضروري أن يكون هذا الفكر علميا، بل كما سنرى فإن الغالب على هذا الفكر- حتى فترة حديثة- أنه ظهر مندمجا أو مختلطا مع أفكار فلسفية ودينية وسياسية. وبصفة عامة، فإن المنهج العلمي في التفكير حول المسائل الاقتصادية لم يظهر إلا حديثا. ولذلك فلم يكن من الغريب أن يكون تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديري، لا يقتصر فقط على دراسة الظاهرة وأسبابها، وإنما يجاوز ذلك إلى الحكم عليها بأنها خير أو شر وفقا لاعتبارات مبدئية من الدين والأخلاق. بل إنه يمكن القول بأن الفصل الكامل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية وبين الأحكام التقويمية أو التقديرية لم يتحقق حتى الآن.

6- تاريخ الوقائع الاقتصادية

يهتم بتواريخ الأحداث الاقتصادية التي لها أهمية اقتصادية كبيرة، أو تلك التي كان لها فضل في ظهور نظرية اقتصادية معينة، أو حتى توجيه، والتأثير في نظام اقتصادي معين، كأنماط الإنتاج المختلفة، وظهور النقود وتطوراتها التاريخية، ناهيك عن أهم الوقائع الاقتصادية ذات الدلالة الاقتصادية الكبيرة، والتي تمثل حدثا اقتصاديا مهما، يستفاد منه في تعديل السياسات الاقتصادية والنظريات المطبقة على أرض الواقع، فتاريخ الوقائع الاقتصادية يهتم بالأحداث من ناحية الاسباب والنتائج وأهم التأثيرات على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية

تكتسب مادة تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي أهمية بالغة تعادل دراسة النظم الاقتصادية والنظريات العلمية الاقتصادية المختلفة، وهذا راجع لعد أسباب نذكرها على النحو الآتي:

1- دراسة المادة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد، ومساهمته في تيار الفكر العام وارتباطه، بتاريخ النظم الاقتصادية العلمية، كما أنها تجنب الباحث خطر التجريد أو الذاتية، المنتشر بكثرة في علم الاقتصاد الأكاديمي المعاصر .

2- النظم الاقتصادية والنظريات الاقتصادية، هي نتاج تراكمات تاريخية، وتعديلات وتحسينات أدخلت على هاته النظم والنظريات الاقتصادية مع مرور الوقت، وعليه فهاته المادة تمكن من الفهم الجيد لهذا التطور، كما أنها تساعد على استيعاب الجدل القائم بين النظريات والنظم الاقتصادية المختلفة، وعلى سبيل المثال، نجد أن نظرية أرسطو في الطبقات الاجتماعية وتطورها إضافة الى نظرية الريع التفاضلي لريكاردو، كما أن مادة تاريخ الوقائع تبين التطوير الحاصل في النظريات الاقتصادية، إذ نجد أهمية الطلب الفعال في التحليل الاقتصادي والتي ينادي بها كينز، هي في الأساس نظريات مالتوس وبرودون وسيسموندي.

3- دراسة المادة تمكننا من تجنب الأخطاء في السياسات الاقتصادية، وتضمن استمرارية التقدم في هذا الميدان، والبناء على أسس الفكر السابق، والاستفادة من الأخطاء في الفكر السابق، كما أن دراسة المادة تثبت استمرارية ووحدة الفكر الاقتصادي من العصور القديمة وحتى الان.

4- تمكن دراسة المادة من إدراك نسبية النظريات الاقتصادية، أي أننا لا نستطيع القول بأن هناك نظرية اقتصادية صحيحة أو خاطئة، إلا بالنظر إلى الظروف التي تم تطبيقها فيها، فإن واتتها الظروف على أرض الواقع نقول بأنها صحيحة وإلا فلا، وهذا كله يوحي بأهمية التطور التاريخي للنظرية الاقتصادية وتحسينها، كما أن دراسة المادة تمكن من التمييز بين علم الاقتصاد كمجموعة قوانين موضوعية وبين الاقتصاديين أنفسهم الذين يختلفون في تفسيراتهم لاعتبارات معينة كالذاتية والمصلحة والمنهج والايديولوجية وغيرها.

ثالثا: وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية

إن لدراسة الوقائع الاقتصادية أبعاد وآفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة، من أهم هذه الأبعاد والآفاق ما يلي:

1- **تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل:** كثيرا ما تتيح معرفة الأساليب والطرائق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل، ثم إنماء قدراتنا بهذا المجال، كما أن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل و أخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة.

2- **استيعاب النظريات المعاصرة:** إن دراسة النظريات والأحداث الاقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا، ولحد كبير على فهم واستيعاب النظريات الحديثة، إذ لا بد قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة، من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية، فالنظرية الاقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة و تقدم الحلول للمشاكل القائمة.

3- **استنباط العلاج للمشكلة الاقتصادية:** يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.

4- **تدبير ظروف المستقبل:** تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتدبر ظروف ورسم آفاق المستقبل.

5- **استلهام السياسة الاقتصادية الناجعة:** تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر و الجمود إلى الغنى و التقدم و الازدهار.

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعي (البدائي)

أولا: ماهية النظام المشاعي البدائي

1-مفهوم النظام المشاعي البدائي

2: مراحل فترة النظام البدائي

ثانيا: مميزات فترة النظام البدائي

ثالثا: هدف النظام البدائي

رابعا: زوال النظام البدائي

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعي (البدائي)

الاقتصاد في ظل النظام المشاعي (أو البدائي) يُشير إلى الوضع الاقتصادي في المجتمعات التي كانت تفتقر إلى الملكية الفردية وتنظيمات السوق كما نعرفها اليوم. كانت هذه المجتمعات تتمتع بنظام من التعاون الجماعي، حيث كانت الموارد تُستخدم وتُدار من قبل الجماعة كوحدة واحدة، وكان توزيع الثروات يركز بشكل كبير على مفهوم التكافل والمساواة.

أولا: ماهية النظام المشاعي البدائي

نوضح ذلك فيما يلي

1-مفهوم النظام المشاعي البدائي

المشاعية البدائية تمثل أول نظام اقتصادي، اجتماعي، وجد عبر التاريخ، حيث كانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما ان المهارات وكفائة الأفراد العلمية والعملية ضئيلة جداً. لذلك لم يكن بوسعهم مواجهة الطبيعة وتامين متطلبات عيشهم إلا بتجميع جهودهم وتضافرها. كان التقسيم الطبيعي للعمل يتم حسب الجنس والسن، حيث كانت علاقات الانتاج تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج(أدوات العمل، والأرض، والمساكن، والأدوات الزراعية،... الخ).

ولقد ذكر كل من كارل ماركس Karl Marx's في كتابه راس المال ان حياة البشر كانت على شكل جماعات وبدون طبقية والكل كان يقوم بدوره من اجل البقاء حيث كان يشترك النساء والرجال في عمليات الصيد وجمع الغذاء ولا يتخلف الا الاطفال او النساء الحوامل من باب الحفاظ عن النسل البشري.

وهذا ما ذهب له كذلك Frederick Engels في كتابه الصادر سنة 1884 بعنوان اصل العائلة والذى بين ان الانتاج كان بدائيا ولصالح الاسرة او القبيلة ثم تطور ليتم التبادل بين الاسر و بين بعض العشائر و بطبيعة الحال، كانت وسائل الانتاج في النظام المشاعي البدائي ملك للجميع، فأدوات الانتاج

والتي كانت بسيطة وبدائية مثل بعض الادوات المصنوعة من الحجارة والتي استعملها الناس في تلك المرحلة لصيد بعض الحوينات ولجنى بعض الثمار وبناء البيوت البسيطة وذلك يهدف البقاء وكان العمل يتطلب تضافر الجميع والعمل جماعيا وكقوة واحدة لمواجهة الطبيعة الموحشة في ذلك الزمن. فملكية وسائل الانتاج كانت ملك للجميع بالرغم من وجود بعض الوسائل التي كانت ملك للأفراد للدفاع عن انفسهم من الحيوانات.

2-مراحل فترة النظام البدائي

تنقسم هذه الفترة – والتي تعرف بفترة النظام البدائي "système primitif" – إلى ثلاث مراحل رئيسية:

2-1-المرحلة الأولى: يتم تقسيم هذه المرحلة – تبعا للتقدم الذي شهدته فنون الإنتاج المستخدمة – إلى ثلاثة أطوار متتابعة، اتسم الطور الأول بالاعتماد على الجمع " La collecte " والالتقاط " le ramassage " للثمار والنباتات الطبيعية، واستخدام أدوات بسيطة مثل العصي والحجارة في ممارسة حرفتي الجمع والالتقاط. وتميز طورها الثاني باحتراف صيد السمك "la pêche " والحيوانات "chasse la"، وباستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك. وأخيرا تميز طورها الثالث بالتوسع في الصيد والرقي النسبي في أدواته وذلك بصنع القوس والسهم "flèche et arc "؛

2-2- المرحلة الثانية: وهي بدورها اتسمت بثلاثة أطوار متتالية: اتسم الطور الأول منها بتربية الماشية "le pâturage" وبزراعة النبتات "la culture"، وتميز طورها الثاني بتربية الحيوانات المنزلية "Animaux Domestiques" وبالالتجاء للري "l'irrigation" في الزراعة، وباستخدام الآجر والحجارة في البناء. وشهد آخر أطوار هذه المرحلة استخدام المحراث والتوسع في الزراعة؛

2-3- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إرهاصات الحضارة، وعليها سنركز في دراسة مميزات النظام البدائي، إذ أن الوقائع الاقتصادية الجديرة بالذكر لم تتجل إلا أثناء هذه المرحلة.

ثانيا: مميزات فترة النظام البدائي

لقد ميز التنظيم الاقتصادي للنظام البدائي ميزتان أساسيتان:

1- القوى المنتجة: و التي تمثلت في:

1-1 أدوات الإنتاج: اتسمت أدوات الإنتاج في هذه المرحة بالبدائية والبساطة، إذ استخدم الإنسان البدائي – في ممارسة نشاطه الاقتصادي – العصا والحجارة، وظل "الحجر" لمدة طويلة هو الخاصية الأساسية لمعظم الأدوات، ولذلك ظهر ما يسمي تاريخيا بـ" **العصر الحجري** "، ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن و توصل إلى تشكيلها، و من ثم صناعة الأدوات المعدنية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بـ" **العصر البرونزي**"، وكان لاكتشاف الحديد آثاره الضخمة على تقدم الزراعة نتيجة لاستخدام المحراث في زراعة المساحات الواسعة.

1-2- فنون الإنتاج: أدى تطور أدوات الإنتاج على النحو السابق إلى ظهور مبدأ تقسيم العمل، وكان تقسيما جنسيا بادئ الأمر، فكان الرجل يتخصص في شؤون الحرب والصيد، وكانت المرأة تختص بأعباء المنزل والأسرة. وأدى هذا التخصص على بساطته إلى ارتفاع إنتاجية العمل، ثم ما لبث أن ظهر **التقسيم الاجتماعي الأول للعمل**، فتخصصت بعض القبائل في تربية الماشية، وتخصصت أخرى في الزراعة. ثم ظهر تقسيم من نوع ثالث وأكثر تخصصا من سابقيه، حيث انسلخت بعض الأعمال عن الزراعة، فتخصص قوم في النسيج وآخرون في التعدين، وأصبحت هذه الحرف مستقلة بذاتها. ويشكل استقلال هذه الحرف وتخصصها بذاتها **التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل**، ويعد تمهيدا لظهور المدينة ولنشوء الحضارة.

2- علاقات الإنتاج: و نقصد بها جملة العلاقات الإنسانية القائمة في إطار ممارسة النشاط الاقتصادي، و يميزها العناصر الثلاثة التالية:

2-1- العمل: مع قسوة الطبيعية، وبساطة أدوات وفنون الإنتاج، وانخفاض إنتاجية العمل، أدرك الإنسان البدائي الحكمة القائلة بأن " الإتحاد قوة"، وظهر أثر ذلك في علاقات العمل، إذ اضطر الإنسان اضطرارا إلى العمل الجماعي والجهد المشترك، وهو ما أثمر في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ البشرية تنوعا و وفرة في الإنتاج؛

2-2- التوزيع: كانت عملية توزيع الناتج تقوم على أساس مبدأ التساوي، فقد كان النتاج الكلي من الضآلة بحيث لو استأثر فريق بأكثر مما هو متاح لبقية الجماعة لمات البعض جوعا، ومعنى ذلك نقص الأيدي العاملة وموت البقية الباقية فيما بعد. لقد أدى مبدأ المساواة في التوزيع هذا إلى تحفيز الناس على الإنتاج، وبالتالي إلى ناتج أكثر؛

2-3- الملكية: فيما عدا الأدوات الإنتاجية التي كان يصنعها الإنسان ويستخدمها لحاجته الخاصة به و بأسرته، وأدوات الدفاع عن النفس، كانت كل الأدوات الإنتاجية التي تستخدم في العمل الجماعي مملوكة ملكية جماعية، ومعنى هذا أن المجتمع البدائي لم يعرف الملكية الفردية أو الخاصة إلا في نطاق ضيق جدا، بينما ذاعت – كقاعدة عامة – الملكية الجماعية بجوار العمل الجماعي، وشكلت الملكية الجماعية أساس العلاقات الإنتاجية في هذا المجتمع.

ثالثا: هدف النظام البدائي

يتمثل الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في ظل المجتمع البدائي في الإشباع المباشر للحاجات، وهو ما يعرف بالاستهلاك الذاتي، فلم تكن المبادلة ولا نظام الأسواق أهدافا لهذا النشاط، ذلك أن ظاهرة السوق بالمفهوم الحديث ظلت مجهولة في إطار المجتمع البدائي، وبقيام التقسيم الاجتماعي الأول للعمل أصبحت إجراءات المبادلة ممكنة لأول مرة في تاريخ البشرية، وكانت تتم بين القبائل مبادلة جماعية، ثم جاء التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل لتزداد المبادلة شيوعا، ولتأخذ أشكالا متعددة، إلا أنه ظل الهدف الرئيسي لهذا النظام إشباع الحاجات إشباعا مباشرا.

رابعا: زوال النظام البدائي

في آخر أطوار هذا النظام تأكدت إلى حد كبير أهمية المبادلة، وذلك نتيجة للتقسيم الاجتماعي الثاني للعمل، ثم جاء **التقسيم الاجتماعي الثالث للعمل** والذي تمثل في ظهور فئة اجتماعية جديدة لا تمارس النشاطات الاقتصادية المتعارف عليها كالزراعة والصيد والحرف، وإنما تخصصت هذه الفئة في القيام بالمبادلات، هذه الفئة هي فئة التجار والتي بظهورها ازدادت حيوية المبادلات وأهميتها، وازداد حجم الإنتاج الذي يتم بغرض المبادلة، ولقد تكاتفت هذه الأحداث فأحدثت تغييرات جذرية في الاقتصاد، وأنهت النظام القائم و عمدت إلى نظام جديد هو نظام الرق، الذي ذاع في عصور الحضارات القديمة.

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي(الرق)

أولا: تشكل النظام العبودي

ثانيا: خصائص النظام العبودي(الرق)

ثالثا: العوامل التي أدت إلى انهيار نظام الرق

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي(الرق)

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي (الرق) تتسم بتوزيع غير متكافئ للثروات وتدني حقوق الإنسان للعبيد. كان النظام الاقتصادي في المجتمعات التي اعتمدت على الرق يعتمد بشكل كبير على استغلال العمل القسري للعبيد.

أولا: تشكل النظام العبودي

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000 – 4000 قبل الميلاد، لقد ساد هذا النظام في ضل حضارات عريقة منها بلاد الرافدين، الفينيقيين، القرطاجية، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

بصفة عامة وكحقيقة تاريخية, لا نستطيع أن نؤرخ لنشأة الإقطاع بحادثة تاريخية معينة, أو بفاصل زمني محدد، فالواقع أن الإقطاع- كنظام اقتصادي و اجتماعي و سياسي- قد ظهرت بوادره بحركة ممعنة في البطء، وهو على كل حال لم ينشأ بين يوم و ليلة.

إلا أنه يمكن القول أن نشأة الإقطاع ترجع تاريخيا-على وجه الترجيح- إلى القرن3 م بإقليم الصين، و انتقلت العلاقات الإقطاعية من الصين في القرن4 م إلى كوريا و اليابان، حيث لم يكن نظام الرق قد قام، ثم انتقلت هذه العلاقات إلى الهند الصينية في القرن5 م، ثم إلى الهند فيما بين القرنين 5 و6 م، وظهر الإقطاع في أوروبا الغربية في القرن 5 م، و انتقل إلى البلاد العربية أخيرا في القرن 9 م.

ثانيا: خصائص النظام العبودي(الرق)

وفيما يلي يتم التعرض لأهم خصائص النظام العبودي.

1-الملكية: ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض وأدوات العمل..... بالإضافة إلى امتلاك الإنسان للعبيد، واعتباره شيء من الاشياء وأداة من أدوات الإنتاج، أي

أداة عمل ناطقة عند الرومان، مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2-العمل: لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر- الاستغلال -لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد الإنسان، إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات كالزراعة والرعي والعمل الحربي .

اذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الأعظم من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي، حيث كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية – الحدادة والألبسة والزراعة – إلا انهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب – جزء من دخولهم – للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش اذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

3-نمو القوى المنتجة: حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل ... المدراة ،المنجل والمعول ....الخ. كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه تمثل في ظهور أعمال البستنة وزراعة القنب أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الاواني والحدادة، كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة – ويؤكد المؤرخون أنه في القرن 4 و5 ق.م كان في اليونان حوالي 50 حرفة.

4-**القانون الاقتصادي الأساسي:** يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي :

-إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم ذلك عن طريق

الاستثمار في العبيد، يمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة(سيد/عبد).

-كانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد. وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

-**المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تحديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

-**المنتوج الفائض:** يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها.

5-العلاقات النقدية والبضاعية في نظام الرق. تتمثل في الاتي:

أ.التبادل: ظهر التبادل وتطور في ظل نظام المشاعي وكان تبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة. وقد تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود التي تطورت هي الأخرى واخذت أشكالا مختلفة تتم في شكل سلعة " **سلعة نقدية** " سلعة. وقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية والملح والسمك المجفف والجلود ... ثم تطورت النقود واخذت أشكالا معدنية وكان لها أثر كبيرا في تطور وتنمية التجارة . .

ب. ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي: مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة وفي ظل بعد المنتجين عن بعظهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فتة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين – بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة – وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط ولكن أصبحت النقود كوسيلة الجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقود كوسيلة للإقراض والتسليف، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائد.

ثالثا: العوامل التي أدت إلى انهيار نظام الرق

-ظهر صراع طبقي أدى الى انهيار النظام العبودي، وتعتبر الانتفاضات المسلحة التي شنها العبيد ضد السادة من أهم أشكال النضال والتي كان على رأسها ثورة "سبارتاكوس."

-حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس الميلادي وذلك نتيجة سخطهم عن النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.

-الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلا لنظام الرق وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

وعليه يمكن استخلاص ما يلي :

إن الهدف الذي كانوا الأفراد يسعون إليه في العصور البدائية القديمة هو إشباع حاجاتهم مباشرة، في ظل مجتمع لا يسوده أي طابع طبقي، ومع تطور الحياة الاقتصادية أخذ يظهر نظام الرق الذي اعتبر أول شكل من أشكال الاستغلال في التاريخ، وعرف أيضا أكبر الحضارات لكن بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي أثار ذلك النظام، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد امتدت جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكّون العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي.

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

اولا: العالم الغربي(النظام الاقطاعي نشأته. عناصره وانهياره)

ثانيا: العالم الإسلامي(منطقة الحضارة الإسلامية ومظاهر التطور الاقتصادي)

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

في العصور الوسطى، وخاصة في فترة النظام الإقطاعي التي سادت في أوروبا من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر تقريبًا، كانت الوقائع الاقتصادية تختلف بشكل كبير عن الأنظمة الاقتصادية الحديثة. النظام الإقطاعي كان يعتمد بشكل رئيسي على العلاقات بين طبقات المجتمع المختلفة، وهي الطبقة الإقطاعية (النبلاء) والفلاحين.

اولا: العالم الغربي(النظام الاقطاعي: نشأته، عناصره وانهياره)

سيُخصص هذا الجزء لدراسة العالم الغربي، مع التركيز على النظام الإقطاعي، من خلال تحليل نشأته، مكوناته البنيوية، والعوامل التي ساهمت في تفككه وانهياره".

1- نشأة النظام الاقطاعي:

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوروبا في العصور الوسطى، حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لأن ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدئوا بسك النقود بأسمائهم ، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

2-عناصر النظام الاقطاعي

لقد كانت أرض الضيعة تنقسم إلى قسمين: القسم الأول و يطلق عليه اسم"**الدومين**Domaine" يخص السيد الإقطاعي و يفلح لحسابه، و القسم الثاني يتم تفتيته إلى أجزاء، كل جزء منها يخص أسرة ويكفي لإنتاج ما يشبعها، توزع هذه الأجزاء على الفلاحين التابعين للسيد مقابل خدمات الفلاحة التي يقوم بها هؤلاء التابعين بأرض السيد، و هو ما يسمى بـ "**أعمال السخرة**"، فكان الفلاحون يؤدون جزءا من محصولهم إلى السيد مقابل تمتعهم بوضع اليد على أنصبتهم من الأرض الزراعية المملوكة للشريف، هذا الإجراء كان يسمى بـ "**الريع العيني**".

ومع نمو المدن، انتشر ما يسمى بـ "**الريع النقدي**" بزيادة حاجة سادة الإقطاع إلى النقود لشراء ما تنتجه المدن من منتجات صناعية و التي لم تكن تنتج داخل الإقطاعية، ثم انتهى الأمر بأن أصبحت حيازة الفلاحين لأنصبتهم من الأراضي الزراعية – التابعة للضيعة و المملوكة للسيد– لها صفة دائمة، طالما كان الحائز يقوم بالتزاماته تجاه السيد, كما كانت هذه الحيازة تورّث، وبذلك انفصلت الحيازة عن الملكية، واقتصر حق الملكية على مجرد الزراعة العائلية الذاتية و الاستفادة بمزايا "الإنتاج الصغير" دون الاستفادة بمزايا "الإنتاج الكبير".

أما العناصر الأساسية المكونة للنظام الإقطاعي هي كالاتي:

أ-**السيد الإقطاعي:** الحاكم الذي يملك الارض ويكون من طبقة النبلاء أو المحاربين.

ب-**الاقنان – القن:** هم عبيد الارض، وهو إنسان محكوم عليه بفلاحة الارض واستغلالها.

ج-**الارض المقتطعة:** أرض يمنحها السيد الإقطاعي إلى القن التابع لضمان معيشته.

3- انهيار نظام الإقطاع:

اكتمل نمو نظام الضيعة المغلقة حوالي القرن10 و11 م، ثم أخذت المبادلات في الظهور فيما بين القرنين 11 و12 م ممهدة الطريق لإنهاء هذا النظام المغلق و لإقامة نظام حرفي في المدن ابتداء من

القرن 13 م، وذلك هو النظام الاقتصادي الذي ظهر على مسرح الأحداث في أوروبا في العصور الوسطى. فإذا ما أردنا تعداد العوامل التي أدت إلى اضمحلال نظام الضيعة المغلقة و انهياره، فإننا نحصرها في النقاط الثلاث التالية:

أ- **الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي:** وذلك بالتوسع في ظاهرة المبادلات التي تستخدم النقود في تسويتها، والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي و المقايضة العينية معا، و قد أدى التوسع في استخدام النقود إلى إمكان تبادل الحاصلات الزراعية بالنقود، وبذلك ظهرت بعض المحاصيل التي اكتسبت تدريجيا الصفة النقدية كالقمح والبنجر، و أصبحت تعرف بالمحاصيل النقدية، فكانت تنتج أساسا بقصد التجارة والبيع النقدي في الأسواق، بل لقد أدى التوسع في استخدام النقود إلى إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة النظام القائم نفسه، حيث أصبح في إمكان الفلاحين (الأقنان) أن يعفو أنفسهم من أعمال "السخرة"، وذلك مقابل مبلغ نقدي يؤدونه إلى السيد بدلا من الأعباء العينية، وبذلك انهار أحد الأسس التي استند إليها نظام الضيعة المغلقة وهو "السخرة"، و تغيرت طبيعة العلاقة بين السيد و رجاله، من علاقة تبعية شخصية (القنية) إلى علاقة جديدة تشبه إلى حد بعيد العلاقة بين المالك و المستأجر.

ب-**انتعاش المدن وازدهار الحرف بها:** أدى التطور الاقتصادي إلى بعث المراكز التجارية القديمة في القرنيين 12 و13م و إلى انتعاشها، فازداد عدد السكان بها وجلبت عددا من سكان الريف المجاور لها، و أدت هذه الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن, إلى قيام أسواق تجارية واسعة بها، تقوم بتصريف منتجات الريف من حاصلات زراعية بالإضافة إلى منتجات بعض الحرف التي حوتها المدينة، و التي كان الريفيون يطلبونها بإلحاح، وكانت هذه المبادلات في هذه الأسواق تتم بالنقود، كما اجتذبت المدن أمراء الإقطاع من النبلاء والأشراف، الذين فضلوا الإقامة بالمدن إيثارا للراحة و سهولة العيش مع تأجير ملكياتهم الزراعية الواسعة مقابل الحصول على إيجار نقدي من المستأجر، فكل هذه الأحداث أحدثت

تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات الإقطاعية التي قام عليها نظام الضيعة المغلقة، و هو ما مهد الطريق لقيام نظام جديد.

ج- ظهور الدولة القومية: ظهر تنظيم الدولة القومية في غرب أوروبا أولا في إنجلترا و إسبانيا والبرتغال وفرنسا و السويد و هولندا، ثم في بقية دول أوروبا ماعدا ألمانيا وإيطاليا، فلم تشهد ظاهرة الدولة القومية فيهما إلا في النصف الثاني من القرن 19.

وقد شكلت ظاهرة الدولة القومية هذه ثورة ضد سلطة الأمراء الإقطاعيين، التي لم تكن لتتجاوز حدود الضيعة أو الإمارة، كما كانت الدولة القومية كذلك بمثابة رد فعل على النفوذ الكبير للكنيسة، و الذي احتوى أوروبا كلها في العصور الوسطى.

ثانيا: العالم الإسلامي(منطقة الحضارة الإسلامية ومظاهر التطور الاقتصادي)

ينظر المؤرخون إلى فترة العصور الوسطى الطويلة التي مرت بها أوربا كفترة ظالم فكري وتأخر اقتصادي، وكان من أبرز الإشعاعات الحضارية التي بزغت منذ القرن السابع الميلادي إشعاع الحضارة الإسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة.

لذلك فقبل عرض بعض محطات الوقائع الاقتصادية علينا أن نقول أن الا طروحات الخجولة لهذه الفترة الممتدة لأكثر من عشر قرون في العالم الإسلامي ليس مرده غياب الفعالية الاقتصادية للنظام الذي ساد في تلك الفترة، فالشواهد الحضارية بارزة في حواضر العالم الإسلامي والغربي بالبصرة وبغداد والقاهرة ودمشق وفاس والقيروان وصولا إلى بلاد ما وراء النهر وفارس والأندلس، وهي مدونة في كتب ومجلدات على رفوف أرقى المكتبات في العالم، لكن هناك منطق متطرف في حول مركزية المعرفة الغربية، يتماشى مع المنظور الكلي للوحدة العضوية للحضارة الغربية فما معنى أن يقول "أرنست رينان" إن سقراط أعطى العالم الفلسفة، وأن ارسطو أعطاه العلم " إلا تجسيدا لهذه المركزية الغربية في المعرفة .

1-الحياة الاقتصادية والاجتماعية في صدر الإسلام- الرسالة و الخلافة الراشدة:

لقد أرسى الإسلام الشورى أسس دولة حديثة بدأت مقدماتها في المدينة، ثم انتشرت في باقي الجزيرة العربية وبلاد الشام العراق، وأصبح ينظم الإيرادات العامة التي تتطلبها الدولة الحديثة، فكان الخراج والجزية والزكاة، وهكذا ولدت خلافة أصبحت بسرعة مراكز عالميا نابضا بالتقدم الاقتصادي والحضاري، تحكمه مبادئ تمثل عقيدة وجود الإنسان على هذه البسيطة تمثل الوحدة العضوية لدين الفطرة المستمدة من الوحي(الكتاب والسنة)، بحيث يمكن تصوير المدخلات ثم الفعاليات وأطرها المادية والاخلاقية ثم المخرجات (نتائج) فيما يلي :

التسخير(تكريم) ← الاستحلاف(تكليف) ← الشريعة(نظام كلي) ← المعرفة

↓

الفوز بالدارين ← الرفاهية المادية والروحية ← العمران البشري

أ. تنظيم الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام :

تميز عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم بفترتين ظاهرتين، كانت الهجرة بينهما الفيصل والنقلة من صفة المحكومين تحت سلطة قريش إلى حاكمين ثم متوسعين وناشرين للدعوة والحكم بعد الهجرة . وتظهر الطبيعة من ناحية المالية بصفتها المرتبطة بالحكم بجانب الإنفاق أكثر من مقابلها الواردات، في فترة الخلفاء الراشدون توطدت أركان الدولة الاسلامية....هذا ما نستشفه من خلافة أبي بكر الصديق .عمر بن الخطاب .عثمان بن عفان. علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وذلك من خلال:

- التوزيع العادل للدخل والثروة .
- تنظيم السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة الكاملة وفق ضوابط شرعية في فقه المعاملات(البيوع المحرمة).
- إقرار نظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي.

- إقرار وفرض الزكاة كعماد للجباية وتنظيم مالية الدولة.
- حرمة –حماية–الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية.
- وضع أسس الملكية العامة وتحديد إطارها وفق دور رقابي للدولة.
- فرض العمل وعمارة الارض .
- قاعدة الكسب الحلال.

ب. مالية الدولة الإسلامية نورد هنا تصورًا للميزانية العامة في عهد الخلفاء:

- ✓ **جانب الإيرادات:** تتضمن ما يلي :

- –إيرادات الزكاة.
- –إيرادات خمس الغنائم.
- –إيرادات الخراج.
- –إيرادات الجزية.
- –إيرادات العشر.
- –إيرادات عارضة(مال من لا وارث له والضوائع).

- ✓ **جانب النفقات :** تتضمن ما يلي :

- –نفقات العاملين بالدولة (رواتب الخليفة والولاة والقضاة والجند....الخ).
- –نفقات جارية(ترتكز بالأساس على مصارف الزكاة الثمانية).
- –نفقات المصالح العامة (المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة لبناء المساجد وغيرها من المشاريع للصالح العام وان كانت الإيرادات الوقفية تغطي جانبا واسعا في هذا المجال).

✓ **ج-تطور القطاعات الاقتصادية:** تتضمن ما يلي:

- تطور **الزراعة:** توسعت السوق في الدولة الإسلامية بنمو المراكز الإنتاجية الزراعية والصناعية نموا كبير، فقد تطورت الزراعة وخاصة بعد إدخال الاستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنية الري، وكانت تتسع بإدخال زراعة القطن في الحقول السورية والرز في الحقول العراقية كما انتشرت زراعة قصب السكر والتمور، كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الاخرى لتلبي حاجات تلك السوق الواسعة
- تطور **الصناعة:** لقد عرفت الصناعة تطورا هي الاخرى، وذلك بتحسين وسائل غزل ونسيج القطن والحرير وصناعة الزجاج والزيوت والعطور والصابون والجلود والسجاد والموازين والاواني والاسلحة، وكذلك بإدخال الطاحون المدارة بالماء لطحن الدقيق أو عصر قصب السكر. كما أقيمت المصانع الحكومية وغير الحكومية مستخدمة العمال والطاقة المائية أو الحيوانية وكانت حرية العمل موجودة وكانت أقطار الدولة الإسلامية تصدر وتستورد من العالم مواد أو لية لصناعتها.

د. بداية التأسيس لنظام تداول نقدي عالمي:

ازدهر التبادل والتجارة مع العالم الخارجي، وبفضل هذا التطور أصبح الدينار الإسلامي عملة مرغوبة ومطلوبة(خاصة في العهد الاموي) ولأول مرة في التاريخ يقوم ما يمكن تسميته بنظام تداول نقدي عالمي وقامت مراكز تجارية ومؤسسات مصرفية ذات فروع في عدد من الأقاليم داخل الدولة الإسلامية وخارجها، وأوجدت الحياة الاقتصادية المزدهرة تقنية الضمانات والمدفوعات.

هذه الامثلة التي ذكرناها من تاريخ الوقائع الاقتصادية تكفي للبرهنة على قيام ما يمكن تسميته ببداية عملية نمو اقتصادي قائمة على تكاثف الفعاليات الاقتصادية المتمحورة حول الازدهار التجاري.

2-العصر الأموي 41هـ 132هـ

كانت الأقطار التي اتجه إليها الفتح الإسلامي تعيش عصر من العبودية، إلى أن جاء الفتح فاعتبر أراضي الأسر الحاكمة وأراضي النبلاء الكبار ملك لبيت المال، كما أن الفتوحات مهات تجمع الثروة بين أيدي فئة قليلة أعطيت أراضي كثيرة للأغنياء، وتحول العرب القادمون من الجزيرة العربية من ممارسة النشاط التجاري إلى الملكية الزراعية، التوسع في امتلاك الأراضي واستصلاحها إلى ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة وخاصة في أواخر أيام الأمويين بحيث برز إقطاعيين كبار مثل مسلمة بن عبد المالك (أمير العراق 102 – 103هـ) وخالد القسرى (105 120 هـ) وهشام بن عبد المالك (105 – 125هـ). كما أن العرب الفاتحين نظموا سجلات دقيقة بالأراضي والسكان ومهنهم كما نظموا الضرائب على الأفراد والأراضي والمهن وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الفترة تميزت باستثمار أفضل للأراضي التي شملها الفتح كما تميزت كذلك بنمو الصناعة الحرفية المحلية، وتوطدت القضايا الاقتصادية خاصة بعد سك الدينار الإسلامي كعملة عالمية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروا، كما برز العدالة المالية والاقتصادية في عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وتورد بعضا من قضاياه:

*قال عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة لامرأته فاطمة وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها (الخليفة) : اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال وإما أن تأذني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون أنا وأنت وهو في بيت واحد، قالت: لا بل أختارك عليه وعلى أضعافه، فأمر به فحمل حتى وضع في بيت مال المسلمين .

*عن يحيى بن سعيد قال: بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية، فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت رقابا، فأعتقهم وولاؤهم للمسلمين.

3- العصر العباسي 132هـ - 654هـ

شهدت الخلافة العباسية تطورا ملحوظا في النشاط التجاري إلى جانب النشاط الزراعي حيث قسمت الأراضي أيام العباسيين إلى ثلاث أنواع:

- أراضي الصوافي: وتعود ملكيتها إلى بيت المال.
- أراضي الخراج وهي ملكية فردية مقابل دفع الخارج وهو أجرة الأرض للدولة.
- أراضي الموات وهي ملك لمن يستصلحها كما أن الإزدهار شمل النواحي الأخرى.

وقد نمت في العهد العباسي المدن وازدادت الحرف المهنية وانتظمت قوانينها وتراكمت الأموال خاصة أموال الخراج، كما زاد نشاط الصيارفة وراجت الصكوك، وبصورة عامة فقد شهدت المرحلة العباسية تطورا كبيرا في مجال الصناعة والزراعة والتجارة.

كما تطور الدواوين وانتظمت بشكل كبير حيث أصبح هناك:

- ديوان الخراج ديوان الدية.
- ديوان الزمام (مراقبة الحسابات).
- ديوان الجند ديوان البحرية.
- ديوان النفقات ديوان الرسائل.
- ديوان النظر في المظالم.
- ديوان العطاء.

لقد أشبعت هذه الدواوين كل الاحتياجات المؤسسية لإدارة نفقات الدولة، وهي وظائف تتشابه مع وظائف الوزارة في عصرنا. والأهم من ذلك بروز المؤلفات المالية والاقتصادية في العصر العباسي ككتاب الخراج للقاضي أبو يوسف والذي طلبه الخليفة هارون الرشيد لتنظيم مالية الدولة، وكتاب الأموال لأبي عبيد والذي احتوى مسائل في الجباية والمالية العامة.

المحور الخامس: الثورة الصناعية في اوروبا

أولا: مفهوم الثورة الصناعية

ثانيا: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا

ثالثا: مراحل الثورة الصناعية

رابعا: مظاهر الثورة الصناعية

خامسا: نتائج الثورة الصناعية

المحور الخامس: الثورة الصناعية في اوروبا

تعد الثورة الصناعية من أبرز الأحداث التي شكلت التاريخ الأوروبي في العصر الحديث منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فقد أحدثت هذه الثورة تحولاً جذرياً في أساليب الإنتاج السائدة، مما أسفر عن تغييرات في القوى والعلاقات الإنتاجية، وأسهمت في إحداث قفزة نوعية في حياة المجتمع الأوروبي. هذا التحول انتقل بالمجتمعات من النظام التقليدي إلى نمط جديد أكثر تطوراً وفاعلية.

ويعزى هذا التغيير إلى التقدم التقني الكبير، الذي رافقه تطور في قوى الإنتاج التي كانت تسعى إلى التحرر من قيود التقليد والهيمنة، بالإضافة إلى الرغبة في زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات الأسواق الداخلية والخارجية من السلع والمنتجات. حيث تعرف الثورة الصناعية بأنها تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج، وبدأت هذه المخترعات بظهور الأداة الآلية ثم ظهرت بعد ذلك المخترعات في نطاق القوة المحركة

أولا: مفهوم الثورة الصناعية

يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في اوروبا عامة و انجلترا خاصة ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر و التي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي . حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان – أدوات عمل بسيطة – إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها قوة محركة. حيث عرفت اوروبا في هذه المرحلة موجة عارمة من الاختراعات و الاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطوريها – صناعة الحديد وتعدين الفحم . و صناعة المنسوجات . وتوليد الطاقة المحركة – الشيء الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج والتكوين الرأسمالي و أصبحت الصناعة على اثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني.

هذا تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الثورة الصناعية نذكر أهمها كالاتي:

هي تلك التطورات التقنية التي أدخلت على وسائل الإنتاج الصناعي، والتي ساعدت على زيادة القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة، بحيث أصبحت كميات ضخمة من السلع وأصبحت هذه المصانع مركزا مغريا للاستثمارات فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها، من هنا سميت هذه المرحلة في التاريخ الاقتصادي بالمرحلة الرأسمالية الصناعية وفي حين كانت التجارة هي مركز النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الرأسمالية التجارية كانت الصناعة في خدمة التجارة آنذاك، حدث العكس في الرأسمالية حيث أصبحت الصناعة النشاط الرئيسي وأصبحت التجارة في خدمة الصناعة واصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في النظام بعد أن كان التاجر هو الشخصية الرئيسية في مرحلة الرأسمالية التجارية.

كذلك هي "تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج وقد ترتب على هذه الاختراعات أن زادت القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة، بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع، وأصبحت هذه المصانع مركزا مغريا للاستثمارات، فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها.

هي "ذلك التطور التكنولوجي الحاسم في جانب الاختراعات، الذي أدخل على المجال الصناعي، والذي أدى إلى تغير نمط الإنتاج الصناعي، ومن ثمة انعكس على جميع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أروبا في النصف الثاني من القرن 18.

ثانيا: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا

تعد الثورة الصناعية من أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وظهرت أسباب عدة أدت إلى قيام هذه الثورة، نذكر منها: ما يلي

1-العامل السكاني

عرف سكان أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة وذلك لانخفاض معدل الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة، خاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار العمل والانتقال من عمل إلى آخر، مما يساعد عمى نهضة وتقدم الصناعة .

وعموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبذلك تجد المشروعات الجديدة والقديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة .كذلك فإن زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعمل على اتساع نطاق السوق وبذلك تنمو الصناعة وال يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

2- اتساع تجارة اوروبا الداخلية والخارجية

عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة أوروبا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي في أوروبا، يجب الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية والتقدم الحاصل عمى مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الأوربية من ربط أجزائنا المختلفة بوسائل نقل اقتصادية كالقطارات والسفن، وكان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء في أوروبا، وكذا تم الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية .فقد تطورت تجارة أوربا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد، وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح، وهو الشيء الذي ساهم في نمو الصناعة في القرنين 18 و 19 م، إذ تمكنت أوربا من خلالها الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة، فكلما كانت السوق

قادرة على امتصاص عدد كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي وأمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد، خاصة إذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة، كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة داخلية كبيرة، وبذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع والتوسع في الإنتاج.

3-وفرة رؤوس الاموال وامكانيات التراكم الرأسمالي

كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة أوروبا الداخلية والخارجية أن ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، وبذلك تجمع لدى أوروبا مبالغ طائلة وأموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية، وكذا إنتاج العدة والآلات(السلع الإنتاجية أو الرأسمالية)، بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير، هذا وقد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الأوروبية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة في أوروبا نمت نموا كبير عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشآت تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة.

4-الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي

تؤدي الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي إلى المنافسة الحرة بين البائعين والمشترين في السوق الذي بدوره يكفل تحديد الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب دون أن يكون لأي فرد

بائعا كان أو مشتريا أي أثر في تحديده . ولا يوجد بالتالي أي داع لتدخل الحكومة من أجل تحديد ثمن عادل لأي سلعة أو أجر عادل لأي نوع من أنواع العمل. وفي ظروف المنافسة الحرة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم بقصد تخفيض التكاليف حتى يحققوا أكبر قدر من الأرباح. ويضطر كل منتج إلى متابعة غيره في استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج حتى يحافظ على تكاليف إنتاجه عند مستويات تنافسية. وتؤدى المنافسة إلى انخفاض تكاليف المعيشة بقضائها على المنتجين غير الأكفاء في أي مجال من مجالات الإنتاج.

5-تطور عملي واكتشافات علمية

شهدت صناعة النسيج تطورا كبير بفعل الاختراعات التقنية التي مست عمليتي الغزل والنسيج مثل ابتكار مغزل جيني والنول الآلي. تطورت الصناعة التعدينية أمام بعض التجديدات، حيث تمكن **أبرهام داربي** من إنتاج الفولاذ (الحديد المصفى)، في حين استطاع **هنري كورت** من الحصول عمى مادة الصلب. شكل المحرك البخاري أهم اختراع في القرن 18م. وتم ذلك بفضل أبحاث كل من **نيوكمن وجيمس واط** . وقد استخدم المحرك البخاري في مختلف الصناعات وفي السكك الحديدية والمالحة البحرية. وباكتشاف آلات الإنتاج المتطورة واستخدامها في الصناعة، كل ذلك أدى إلى ازديادها وازدهارها.

ثالثا: مراحل الثورة الصناعية

عرفت القارة الأوروبية خاصة والعالم عامة ثلاث ثورات صناعية على الأقل منذ بداية القرن الثامن عشر، وهي كالاتي:

1-الثورة الصناعية الاولى (أواخر القرن 18م)

وسميت كذلك بعصر المكننة مع إدخال الآلة المحرك البخاري والفحم، وبعد ذلك ظهرت السكك الحديدية التي عوضت التنقل باستعمال الخيول، و من ثم تم ادخال المحرك الانفجاري ذو الاحتراق

الداخلي بديل عن المحرك البخاري. كما ظهرت المصانع (ورشات عمل.....إلخ) ما سمح باستعمال المكينة في عملية الإنتاج لأول مرة و اتسمت هذه المرحلة بدفع التغيير الاجتماعي ليتزامن مع تزايد تحضر الناس.

2- الثورة الصناعية الثانية (نهاية القرن 19م)

انطلقت هذه المرحلة أواخر القرن 19م حتى بداية القرن 20م خاصة بعد اكتشاف الكهرباء من قبل العالم الأمريكي توماس إيديسون سنة 1880م، ثم بعد ذلك تعززت المرحلة بتحسين المكننة مع إدخال محرك الاحتراق والنفط الذي لعب دورا كبيرا في تطوير الصناعة الكيميائية والمنتجات البتروكيماوية (البلاستيك ، المطاط وغيرها) ، السيارات، المصانع الكبيرة باستخدام الطرق الفوردية ....إلخ الامر الذي ادى الى تضخم الإنتاج

3-الثورة الصناعية الثالثة(منذ1961م)

تزامنت مع الدخول في عصر الأوتوماتيكية وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات والروبوتات والطاقة المتجددة.

رابعا: مظاهر الثورة الصناعية

تعد الثورة الصناعية واحدة من أهم التحولات التي شهدها العالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأسهمت بشكل كبير في تشكيل العالم الحديث من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تلخيص مظاهر هذه الثورة في النقاط التالية:

1-نشأت المصانع الضخمة التي تعتمد في إنتاجها على الآلات والمخترعات الجديدة

مثل أصحابها طبقة الرأسماليين، فيما مثل الحرفيون الصغار طبقة العمال لاندماجهم في هذه المصانع كعمال يبيعون مجهودهم مقابل الأجر.

2-ظهور التكتلات الاحتكارية

فقد أدت المنافسة الكبيرة بين مختلف أرباب الصناعة وخاصة بعد تطبيق الحرية الاقتصادية التامة التي نادى بها الطبيعيون وتبناها الكلاسيكيون إلى انخفاض الأسعار مما أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة في بعض الحالات بالنسبة لهذه المشروعات الصناعية مما دفع مالكيها إلى وضع نقابات احتكارية تقوم بتنظيم الأسعار والقضاء على المنافسة التي كان من أهمها:

أ- النقابات الإنتاجية في ألمانيا والتي تعرف باسم "الكارتل."

ب-تنظيم نقابي إنتاجي في أمريكا يعرف بـ"تراست."

3-ازدهار صناعة الغـزل و النسيج

فقد ساهم دخول الآلات إلى نطاق العمل بتسريع عملية الإنتاج خاصة ما يتعمق بالصناعات القطنية لا سيما في عمليات الحياكة فصار بمقدور الناس أن يرتدوا ثيابا ذات ألوان مختلفة مرفقة برسومات أو مطبوعات علبها أسماء الشركات المصنعة وهذا ما سمح للعالم بأن يشيد وفرة في المنتجات القطنية ففي عام 1760م قامت إنجلترا باستيراد 5.2 مليون جنيه إسترليني من القطن الخام وفي عام 1837م استوردت ما يعادل 366 مليون جنيه إسترليني من نفس المادة. تتم عملية الاستيراد من الهند والشرق الأوسط والولايات المتحدة (من مستعمراتها) باستخدام عمال عبيد.

4-اختراع الآلة البخارية

اخترعت على يد جيمس واط عام 1772م فأصبحت تستخدم في تشغيل آلات الغزل والنسيج والقاطرات.

5-ظهور نظام المصانع

يتجلى ذلك في ظهور الاختراعات واستخدام الآلات بشكل واسع ما أدى إلى ظهور نظام المصانع، بدوره هذا الأخير أحدث تغيرات كبيرة في الصناعة خاصة في المرحلة الأخيرة من القرن 18 م فبعدما

كانت مبعثرة في عدة مناطق أصبحت تتركز في مناطق معينة كما أصبح عدد العمال كبير في المصانع الجديدة على سبيل المثال كان عدد العمال في عام 1830م يبلغ 175 عامل في مصنع القطن و93 عامل في مصنع الحرير بينما اصبح عددهم يتراوح بين 1500 و 2000 عامل في المصانع الجديدة.

6-سهولة استخراج الفحم والحديد وتطور صناعة التعدين

استخدم الفحم والحديد منذ سنوات طويلة إلى أن وسائل استخراجهما كانت بدائية إلى غاية اختراع الآلة البخارية التي مكنت الإنسان من استخراجهما وبسهولة من طبقات الأرض العميقة ما أدى إلى انتشار مصانع الصلب والحديد.

7-تطور المحركات واستخدام البترول والكهرباء

تمكن الفرنسي إتيان لينوار من اختراع محرك الاحتراق الداخلي بواسطة البنزين عام 1860م وتمكن الألماني رودولف ديزل من تطوير محرك الاحتراق الداخلي باستخدام زيت الديزل (السولار) وقودا عام 1892م وهو المستخدم حاليا في تسيير الحافلات والشاحنات والسيارات والقطارات والسفن، أما الاختراع الأكبر في مجال الكهرباء فيعود لمعالم البريطاني مايكل فاراداي الذي اكتشف عامل المولد الكهربائي عام 1831م وتمكن طوماس إيديسون من اختراع المصباح الكهربائي عام 1879م.

خامسا: نتائج الثورة الصناعية

الثورة الصناعية كانت تحولًا كبيرًا في تاريخ البشرية، حدث في القرن الـ18 وأدى إلى تغييرات هائلة في الاقتصاد والمجتمع. بدأت في بريطانيا في منتصف القرن الـ18، ثم انتشرت إلى بقية أوروبا وأمريكا. نتائج الثورة الصناعية كانت متنوعة، وتشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج في النقاط التالية:

1- زيادة الثروة القومية لدول أوروبا وزيادة قوتها الحربية

زادت ثروات بلدان اروبا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدولة غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية, حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط . بل حققت الدولة زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ونظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة وخاصة انجلترا و فرنسا فإنها وظفت قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة.

2- ارتفاع وتحسن مستويات المعيشة في الدول الأوروبية

بالرغم من أن الثورة الصناعية زادت من اهمية الآلات و نفود أرباب العمل و كان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع, إلا انها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم, حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور و شروط عمل أحسن ما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين، وعلى العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي اغرق الأسواق و نجم عنه انخفاض في الأسعار و بالتالي زيادة المقدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

3- شدة الخلاف بين العمال واصحاب الاعمال

في الغالب ينشأ الخلاف بين العمال و أصحاب الأعمال من كون العمال الذين تجمعوا حول المصنع وبدأوا يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل و من الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزبد أرباحهم و تنمو استثماراتهم, لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات و الاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم .حيث تتعدى مطالبة النقابة أرباب العمل برفع الأجور و تحسين اوضاعهم إلى مطالبة الدولة و إقناعها بسن التشريعات التي تنظم

علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من اجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة, لكي تنشط الصناعة و تصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال و هذه الفكرة الحديثة أمنت بها بعض النقابات و مؤداها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا اذا تقدمت الصناعة.

4- تركز السكان في المدن

زاد عدد سكان دول اروبا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن 19 , كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن فلقد زاد سكان انجلترا و ألمانيا و بلجيكا (1901- 1801)على التوالي من 5.10 إلى 27 مليون ومن 20 إلى 56 مليون و من 5.3 الى 5.6 مليون, كذلك فان سكان المدن في نهاية القرن التاسع عشر كانوا يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلاثة أرباع سكان انجلترا و نصف سكان فرنسا.

5- نمو التجارة الخارجية

تعتبر سبب و مظهر ونتيجة للثورة الصناعية, فقد ازدهرت تجارة اروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها, و حدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد و منتجات صناعية و تستورد مواد أولية لازمة لصناعتها.

6- أصبحت الشخصية الرئيسية في المجتمع هم رجال الصناعة وقوى نفوذهم وعظم الدور الذي يقوم به رأس المال.

7- تطور الزراعة ودخولها في النظام الرأسمالي وأصبحت تعرف بالزراعة الرأسمالية القائمة على تحقيق الربح بأي صفة كانت.

8- العهد الاستعماري وما حققه من مكاسب لهذه الدول الأوروبية من جهة، ومن دمار وتختلف وتبعية للدول المستعمرة.

المحور السادس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية

أولا: ماهية النظام الراسمالي

1-مفهوم النظام الرأسمالي

2-أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي

3-خصائص النظام الرأسمالي

ثانيا: مراحل تطور النظام الرأسمالي

ثالثا: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي

رابعا: مزايا وعيوب النظام الرأسمالي

1-مزايا النظام الرأسمالي

2- وعيوب النظام الرأسمالي

المحور السادس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، واجهت الدول الرأسمالية تحديات اقتصادية ضخمة بسبب الدمار الذي أصاب البنية التحتية، وتدمير الصناعة، والارتفاع الكبير في الديون، والضغط الكبير على الموارد. ومع ذلك، شهدت تلك الدول تحولًا اقتصاديًا مهمًا في العقود التي تلت الحرب، حيث أصبحت هناك سلسلة من الوقائع الاقتصادية التي ساهمت في إعادة بناء الاقتصاد العالمي والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أولا: ماهية النظام الراسمالي

ظهور النظام الرأسمالي يعد من العمليات المعقدة التي نشأت على مر العصور، وترافق ذلك مع تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

1- مفهوم النظام الرأسمالي

شهدت الفترة ما بين القرن 15 م إلى بداية القرن العشرون وقائع اقتصادية مهمة، و كان ظهور الثورة الصناعية وتوسعيا الحدث البارز، خاصة مع تقوية اسس و دعائم النظام الرأسمالي فما هو مفهوم هذا النظام.

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذى يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتجاً سميت المصلحة ربحاً. فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة . حيث يقوم السوق بهذا الدور.

يمكن تعريف الرأسمالية على أنها نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية تقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية، تزداد أهمية مفهوم الملكية الفردية في الموارد النادرة حيث يفتح السوق المنافسة الصرفية بين الافراد لاستغلالها بكفاءة.

كذلك يمكن تعريف هذا النظام بانه نظام اقتصادي مبني على الملكية الخاصة (يمتلك الأفراد و الشركات الموارد و الأصول و الأراضي والأعمال التجارية)، بحيث يتولى الأفراد و الشركات تنظيم الإنتاج و تقديم السلع و الخدمات وتحمل المخاطر المالية ويحفزهم في ذلك دافع الربح, و تعتمد العلاقات الاقتصادية في هذا النظام على التنافس و السوق, بينما يقتصر دور الدولة فيه على تنظيم السوق و تطبيق القوانين.

ومن التعريفات الأخرى للرأسمالية هي البيئة الاقتصادية التي تعتمد على استثمار الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتبادل الثروات، وتوزيعها على المالكين من الأفراد والمؤسسات، والدول.

وعليه النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التملك، التعاقد الإنتاج التسعير التبادل الاستهلاك، وحرية التصرف في الدخل والثروة . وتتحدد القرارات فيه وفقا لآلية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن الأطراف التعامل.

2-أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو نظام يعتمد على ملكية الأفراد أو الشركات لوسائل الإنتاج (مثل المصانع والأراضي ورؤوس الأموال)، ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. أبرز أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- يهدف إلى تحقيق المؤسسة القانونية للملكية الخاصة في كل من سلع الإنتاج والاستهلاك ورأسمال النقدي ويترتب على ذلك لامركزية في سلطة اتخاذ القرارات الإنتاجية والاستهلاكية.

- الهدف تحقيق المشروع الخاص اي إدارة الإنتاج من قبل مشاريع مملوكة ملكية خاصة بهدف الحصول على دخل بشكل أرباح بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- التحكم في النشاط الاقتصادي عن طريق جهاز الأسعار، حيث توفر العلاقات السعرية مؤشرات لتوجيه الإنتاج نحو السلع المطلوبة والاختيار بين الفنون الإنتاجية البديلة، وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع.
- تحقيق المنافسة بين المشاريع الإنتاجية في بيع منتجاتها بسعر تنافسي يكفل لها نصيبا من السوق بسبب كفاءتها الإنتاجية، وتخدم المنافسة كقوة ذات أهمية كبيرة في النظام الرأسمال
- تحقيق الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد الوطني اذ تتميز الرسمالية الكلاسيكية والاصولية بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي، خاصة منه الأسعار والإنتاج، ويبقى النشاط الحكومي تنظيميا.
- يهدف بقيام الرقابة على عمل الاقتصاد الرأسمالي من خلال نظم الأسعار الذي هو الآلية السائدة والحاكمة لذلك الاقتصاد، الوسيلة التي تنسق بين نشاطات الافراد، ويتم عن طريقها إنجاز الوظائف الرقابية اللازمة في الاقتصاد.

3-خصائص النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويسعى لتحقيق الربح من خلال السوق الحرة والمنافسة، له عدة خصائص مميزة أهمها:

3-1.الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

هي مسألة مقدسة وتشكل ركيزة النظام الرأسمالي، و في ظل هذا النظام يقوم القانون بحماية الملكية الخاصة وكذلك حرية العمل والتصرف إلا أن هذه الحرية قد تكون مقيدة لتفادي بعض التجاوزات.

3-2.حرية الإنتاج والاستهلاك

يستطيع الماك لأي مورد اقتصادي استعمال هذا المورد في إنتاج ما يشاء من السلع والخدمات، وإنشاء ما يشاء من المشاريع، وأن صاحب قوة العمل يوجهها نحو المنة التي يريدها، كما أن صاحب الدخل يشتري ما يريد ويدخر المتبقي.

3-3.الربح

وهو المحرك والحافز الأساسي لسلوك الأفراد في الحياة الاقتصادية، فالفرد يسعى لتعظيم الربح والعمال يسعون لزيادة أجورهم وصاحب الملكية يسعى لزيادة الإيجار والمنتجون يسعون إلى رفع أسعار بضائعهم ومقابل كل ذلك يسعى المستهلكون كلهم إلى الحصول على سلع أكبر وبأسعار منخفضة.

3-4.المنافسة والمكانة التي يحتلها المستهلك في السوق

إن حرية الإنتاج والاستهلاك تقودنا مباشرة إلى المنافسة في السوق وان المستهلك هو الملك في السوق.

3-5.نظام الأسواق والأسعار

السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون (العارضون) والمشترين (الطالبين)ففي السوق تتحدد الأسعار استنادا إلى هذا العرض والطلب في السوق، يتم توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات المختلفة فهو الذي يحدد من إنتاجه

3-6.المستحدث (المقاول)

المقاول هو القلب النابض للنظام الرأسمالي والشخص الأساسي في العملية الإنتاجية، فالمقاول يملك رأس المال وله القدرة على قيادة المشروع وحسب "جون باتيست ساي" المقاول هو الشخص الأساسي في العملية الإنتاجية وهو المبدع والمبتكر. فمن هو هذا المبدع الاقتصادي؟ أحسن إجابة على

هذا السؤال كانت للاقتصادي النمساوي جوزيف شمبيتر والذي اعتمد في ذلك على خمسة عناصر للإجابة على السؤال، فالمبدع الاقتصادي هو من:

-يصنع سلع جديدة أو يدخل تحسينات على المنتجات القائمة.

-وهو من يدخل طريقة جديدة في التنظيم والإنتاج والتسيير.

وهو من يفتح أسواق جديدة.

وهو من يبحث عن مصدر جديد أو بديل للمواد الأولية.

وهو من يدخل تكنولوجيا جديدة.

ثانيا: مراحل تطور النظام الرأسمالي

ترجع نشأة الرأسمالية الى أوروبا والتي كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي وما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر ظهرت الطبقة البورجوازية كمرحلة تالية لفترة نظام الإقطاع ثم تلت المرحلة البورجوازية مرحلة الرأسمالية وذلك منذ بداية القرن السادس عشر ولكن بشكل متدرج حيث ظهر وقتها الدعوة إلى الحرية وكذلك الدعوة الى إنشاء القوميات اللادينية و الدعوة الى تقليص ظل البابا الروحي. هذا نميز في النظام الرأسمالي منذ نشأته ثلاث مراحل رئيسية:

1-مرحلة الرأسمالية التجارية

في الأنظمة الاقتصادية يعد التاجر هو العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية لا سيما بعد ظهور الطبقة البورجوازية كقوة اجتماعية داخل المدن الأوروبية، بحيث بدأت تعمل على تحويل الاقتصاد من النظام الإقطاعي المغلق إلى نظام رأسمالي قائم على نظام السوق والملكية الخاصة بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن. ويعرف المال الذي يجنى من التجارة برأس المال التجاري الذي ترتكز على الرأسمالية التجارية والتي عرفت تطورا ملحوظا بعد اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عبر منعطف رأس الرجاء

الصالح وكذا اكتشاف أمريكا. الأمر الذي مهد الطريق لتعميق التطور التجاري والانفتاح على الأسواق الخارجية (اتساع المجال أمام الشركات التجارية الأوروبية.)

2-مرحلة الرأسمالية الصناعية

هي مرحلة الرأسمالية التي تم تأطيرها في الثورة الصناعية والتي غيرت الاقتصاد العالمي نحو نموذج يغلب عليه الإنتاج الصناعي فتطورت الصناعات بفضل عوامل مختلفة مثل التطور التكنولوجي والعلمي والاكتظاظ الاجتماعي في المدن وهكذا عرفت المرحلة انتشارا واسعا للمصانع وتحول حاد في النماذج الاقتصادية للدول الغربية بشكل أساسي مع غلبة الدور الصناعي في النماذج الإنتاجية لهذه البلدان فبرزت بذلك بريطانيا ثم ألمانيا ثم فرنسا في القرن 18م.

تتجلى السمات الرئيسية للرأسمالية الصناعية في سيادة الصناعات ودورهاا الكبير خاصة صناعة المعادن والمنسوجات والكيمياء، إنشاء عدد كبير من الشركات، استعمال المحرك البخاري الذي كان رأس الحربة لكل التطورات اللاحقة من انتاج آلات أكثر تطورا وبالتالي تطبيق نظام انتاج أكبر حجما. ما سمح للبلدان بالاستناد في نموها الاقتصادي على القطاع الصناعي.

3-مرحلة الرأسمالية المالية

تعتبر هذه المرحلة امتدادا للمرحلة الأولى فبعد تطور التجارة وتشكل رؤوس الأموال التجارية بدأت تظهر وتتطور مؤسسات بنكية ومالية والتي أصبحت تلعب الدور التسييري للحياة الاقتصادية باعتبارها الممول الرئيسي للمؤسسات الكبرى التي أصبحت تلجأ إلى القروض البنكية وكذا إصدار الاسهم لتتكمن من جمع الموارد المالية اللازمة لمتطلبات النمو والتقدم, لذلك وصفت هذه المرحلة(بفترة الرأسمالية المالية) التي اتسمت بنشاط البنوك ومساهمتها الكبيرة في مختف الصناعات كما انتشرت مكاتب أبناك الودائع والبنوك التجارية في كل الدول ذات النظام الرأسمالي.

ثالثا: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي

قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي كان نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تفاعلت على مر الزمن. فيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في نشوء وتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1-القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية

نتيجة للثورة ضد الإقطاع والاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في أوروبا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك ظهرت الدولة القومية في أوروبا (فرنسا، اسبانيا البرتغال، بريطانيا، هولندا .....) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها، و قد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها:

هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي وذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية –الضيعة-.

- انتشار استعمال النقود المعدنية (الذهب و الفضة) في التبادل، حيث كان تجار وصناع المدينة يتعاملون بالنقود، لذلك اجبر الإقطاعيون أثناء شراء منتوجاتهم إلى دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود وهو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية (بعدما كانت عينية –سلع –) وهو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد وتحولت علاقة التبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل أيجار.

- تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع وذلك الاتفاق لخدمة مصالح الطرفين.

2- ازدياد عدد السكان

شهد سكان أوروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداءا من منتصف القرن 16 و ذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في البري وتحقيق ربح.

3-الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية

خرجت أوروبا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول الى الشرق سنة 1498 ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم – أمريكا و أفريقيا والشرق الأقصى- و كان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

* أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق و المبادلات..

*تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.

* توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج – صناعة و زراعة.

4- التطور الفكري و الإصلاح

لم يعد الفكر الديني في أوروبا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة نفس الأفضلية، كذلك

ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

5- تطور النظم النقدية

حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

رابعا: مزايا وعيوب النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بناءً على قوى السوق (العرض والطلب) بدلاً من التدخل الحكومي المباشر. يهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال المنافسة الحرة وتشجيع الابتكار، لكن هذا النظام ليس خاليًا من التحديات. إليك أبرز مزايا وعيوب النظام الرأسمالي.

1-المزايا

النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يتم توجيه الأنشطة الاقتصادية بواسطة السوق الحرة والتنافس بين الشركات. هناك العديد من المزايا التي يُنظر إليها عادةً في النظام الرأسمالي، وفيما يلي بعض منها:

- الملكية الفردية تدفع الإنسان إلى حفظ الثروة وعدم تبديدها أو الإسراف فيها، فالذي لديه أرض لا يغفل عن تخصيبها والذي لديه آلات لا يكل عن صيانتها، والذي لديه مباني يحافظ عليها, وكل هذا يقلل من التسيب و الاهمال الذي يكتنف الملكية العامة.
- الاستجابة للرغبات الخاصة بالأفراد من خلال تطبيق الحرية الاقتصادية ودافع الربح.
- تلبية رغبات المستهلكين باعتبارهم مصدر الربح بالنسبة للمنتجين.

- زيادة انتاج العمال وتحفيزهم ماديا.
- تحسين طرق وأساليب الإنتاج من حيث الكمية و النوعية والكيفية.
- هيأ النظام الرأسمالي الحر المناخ المناسب لقيام الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في الإنتاج والوسائل وظهور أعداد كبيرة من الشركات التجارية والمالية والنقدية.....إلخ.

2- العيوب

النظام الرأسمالي هو أحد الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على السوق الحرة وملكية الأفراد لوسائل الإنتاج. على الرغم من أن النظام الرأسمالي قد أتاح العديد من الفوائد مثل الابتكار وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام، إلا أن له العديد من العيوب والمشكلات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات. من أبرز عيوب النظام الرأسمالي:

- **الاحتكار:** في ظل النظام الرأسمالي يمكن للمشاريع الكبيرة ازاحة المشاريع الأقل منها في السوق وذلك نتيجة ما يملكه أصحاب الشركات الكبرى من احتكار للتقنية والمقدرة على خفض السعر لمدة معينة دون معاناة, الأمر الذي يجعل المشروع الصغير عاجز عن الاستمرار في السوق وبالتالي تفرض المشاريع الكبيرة سيطرتها وشروطها كما تشاء ما يؤدي إلى رفع سعر المنتجات وبالتالي يصبح المستهلكين مستغلين لصالح المحتكرين ما يسمح لهم بزيادة الأرباح.
- **سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف:** يؤدي إلى انتشار البطالة وظهور أزمات اقتصادية.
- **الربا:** ارتبط النظام الرأسمالي ارتباطا كبيرا بسعر الفائدة فاعتبره آلية قوام سوق المال بشقيه النقدي والرأس مالي ما يؤدي إلى توليد الأزمات الاقتصادية وتفاقم البطالة.
- **المقامرة:** إن العملية الاستثمارية في النظام الرأسمالي قائمة على أساس المخاطرة والمشاركة ومن ثم الربح أو الخسارة كذلك توسيع عالقة الدين بالدين في ظل هذا النظام باستعمال الأوراق المالية

يفتح سبل للمقامرة حول ارتفاع وهبوط الأسعار وبالتالي تتحول البورصات من استثمار حقيقي إلى عمليات صورية غالبا ما تنتهي بتفجير أزمات(الأوراق المالية، المواد الأولية، العقارات،.....إلخ) تحت وهم الثراء السريع.

- السعي وراء أقصى منفعة مادية ممكنة وبالتالي إهمال المنافع الروحية والقيم الأخلاقية.
- وضع أكثر اقتصاديات دول العالم في قبضة الرأسمالية من خلال الشركات متعددة الجنسيات وما نتج عنه من غزو واستعمار اقتصادي لمعظم ثروات العالم.

المحور السابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية.

أولا: مفهوم الاشتراكية

ثانيا: ظهور الفكر الاشتراكي

ثالثا: مبادئ وخصائص النظام الاشتراكي

1-مبادئ النظام الاشتراكي

2-السمات العامة المميزة للنظام الاشتراكي

رابعا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

المحور السابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت الدول الاشتراكية تحولات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. كان لهذه التحولات تأثيرات عميقة على الهيكل الاقتصادي، وطبيعة الإنتاج، والنمو الاقتصادي، وطبيعة التوزيع الطبقي في هذه البلدان.

أولا: مفهوم الاشتراكية

يستخدم مصطلح "الاشتراكية" أحيانًا للإشارة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو مجرد تملكها لبعض المشاريع الاقتصادية. وفي أحيان أخرى، يُطلق المصطلح على تدخل الدولة لتحسين ظروف الطبقات العاملة والفقراء من خلال سن التشريعات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف.

أما المعنى العلمي للاشتراكية فيتمثل في النظام الذي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج بيد الدولة، حيث تقوم بإدارة النشاط الاقتصادي (من إنتاج، استثمار، وتوزيع) عبر جهاز التخطيط المركزي.

هذا وتوجد العديد من التعريفات التي حولت ازالة بعض الغموض عن النظام الاشتراكي وفيما يلي أهمها:

الاشتراكية" هي لفظ متعدد المعاني والمضامين، فالاشتراكية في اللغة تتضمن معنى مشاركة بين طرفين أو أكثر في فعل أمر معين. وهي لفظ يحمل مدلول سياسي ويشير إلى اتجاه سياسي متطرف (يساري)، كما أن لها مدلول اقتصادي مختلف يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد وادعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وخاصة طبقة العمال. فالنظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، وقد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917م للاشتراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي.

– الاشتراكية، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات، والمصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية، على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة.

ثانيا: ظهور الفكر الاشتراكي

يمكن إرجاع بداية الفكر الاشتراكي إلى النصف الاول من القرن التاسع عشر في أوروبا، عندما رفع العديد من المفكرين والكتاب أصواتهم منددين بالرأسمالية وداعين إلى خلق نظام اجتماعي جديد يكون أكثر انسجاما وأقرب الى تحقيق العدالة والكرامة الانسانية. فبعد أن استقر النظام الرأسمالي وثبت أقدامه بعد الثورة الصناعية أصبح انتاج السلع والخدمات يتم على نطاق كبير جدا، غير أن فوائد ذلك لم توزع بالتساوي بل العكس تركزت أدوات الانتاج في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين وتحول الملايين إلى عمال فقراء فالأجور منخفضة وساعات العمل طويلة وظروف المعيشة صعبة. إلى جانب ذلك اختفت المنافسة الحرة لتحل محلها احتكار القلة، لهذا ظهر تيار فكري جديد يعارض وينتقد النظام الرأسمالي، ويطالب بتدخل الدولة من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة هو التيار الاشتراكي. ويقسم بعض المفكرين الفكر الاشتراكي الى قسمين: الاشتراكية المثالية(الخيالية) والاشتراكية الماركسية(العلمية)

أ.الاشتراكية المثالية

سميت بالمثالية لأنه لم يتم تطبيق أفكار روادها على أرض الواقع، هؤلاء الرواد الذين تخيلوا نظام خال من الملكية الفردية يعيش فيه الناس في ظله في كفاية ورفاهية، اضافة الى ذلك انتقدوا ظاهرة التركيز على الفرد باعتباره الوحدة الاقتصادية الرئيسية في ظل الرأسمالية وصاغوا مصطلح اشتراكية من كلمة(Social)، أي الاجتماعي لتقابل لفظ فردي(Individual).

ب. الاشتراكية الماركسية(العلمية)

كان كارل ماركس من أطلق عليها الاشتراكية العلمية ليميزها عن الاشتراكية المثالية وليبين أنه استند على التحليل العلمي ليظهر أن النظام الرأسمالي سيقضي عليه نتيجة التطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية. فحسب كارل ماركس "كل نظام يحمل في ثناياه عوامل فنائه، والتاريخ ينتقل من نظام اجتماعي إلى آخر نتيجة لعوامل التطور. فعدما تتطور علاقات الانتاج(التي هي اجتماعية) تصطدم مع علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة، فتتحول هذه الاخيرة إلى أغلال تعيق تطور قوى الإنتاج وهنا تبدأ الثورة الاجتماعية لتحل هذا التناقض بين علاقات الانتاج الاجتماعية وعلاقات الانتاج الفردية

كما يفرق الاقتصاديون بين عدة أنواع من الاشتراكية وهي:

1-الاشتراكية الخيالية

وهي تلك الاشتراكية القائمة على أساس دوافع عاطفية، وليست تستند إلى أسس منطقية وعلمية وتحليلية وهذا النوع من الاشتراكية قد وجد في كل العصور تقريبا.

فقد نظر الشراح إلى جمهورية أفلاطون على أنه صورة لمجتمع اشتراكي، ولكن هذه الجمهورية لم توضع أبدا موضع التنفيذ العملي.

كذلك قام الإنكليزي "توماس مور " بنشر كتاب له سنة 1516 وصف فيه جزيرة خيالية، تمتلك الأموال فيها ملكية جماعية ويحصل للناس بذلك قدر من السعادة في حياتهم الاجتماعية.

وقد نادى الفرنسي "فوربي" بإنشاء مستعمرة اشتراكية تقوم بالأعمال الزراعية على طريقة البساتين، حتى يكون ذلك مدعاة لجعل العمل محببا إلى النفس ويعيش المقيمون فيها معيشة جماعية من حيث العمل وتقسيم الإيرادات ...الخ.

ومن هذه التجارب الاشتراكية التي وضعت موضع التنفيذ المستعمرة التي أنشأها "روبرت أوين "في قرية أمريكية بولاية إنديانا، والتي أسسها على قواعد اشتراكية من حيث الملكية والعمل وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع، ولكنها باءت بالفشل.

وقام الفرنسي "كابى" بإنشاء مستعمرة اشتراكية في والية نيو أورليانز الأمريكية أيضا وباءت هي الأخرى بالإخفاق.

2-الاشتراكية العلمية أو ما تعرف بالاشتراكية الماركسية

وصف "كارل ماركس" وهو مفكر اقتصادي ألماني من أسرة عريقة في ألمانيا دراسته التي قام بها بأنها اشتراكية علمية لكي يبين أنها تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية .وأهم ما توصل إليه كارل ماركس من خلال الدراسات التي قام بها أن النظام الرأسمالي البد أن ينتهي به الأمر إلى الفناء، طقا لقوانين التطور التاريخي.

3-الاشتراكية التعاونية

طهرت مع بداية القرن الـ19 خاصة في فرنسا وبريطانيا بسبب الثورة الصناعية أين اشتد الصراع بين العمال ورؤسائهم ، لمطالبة العمال بزيادة أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم . من هنا جاء ميلاد الاشتراكية التعاونية التي تفضي بضرورة التعاون بين العمال ورؤساء العمل بمحض إرادتهم ، لذلك اقترح مجموعة من المفكرين إنشاء تعاونيات قائمة على أساس المشاركة الحرة والإرادة الطوعية للأفراد ، حيث تشكلت الجمعيات كقاعدة لهذا النظام اعتقادا بأن ذلك سيقضي على المنافسة الشديدة وسيطرة الأقوياء على الضعفاء ، وهكذا يحل التعاون محل التنافس ، هذه الاشتراكية لا تدعو إلى تدخل الدولة وانما التعاونيات هي من تتولى توزيع الإنتاج والتنظيم. و من أهم روادها شارل فورييه في فرنسا ، و روبرت اوين في انجلترا.

4-الاشتراكية الإصلاحية (الديمقراطية)

والتي تقر بإتباع الطرق السلمية والتدريجية للتحول نحو القيم الاشتراكية ، حيث تؤمن بأن الانتقال إلى الاشتراكية يتم عن طريق الديمقراطية ، عن طريق توعية الجماهير بالفكر الاشتراكي ، ويتسنى للحركة الاشتراكية أن تسهم في إدارة دفة الحكم عن طريق الانتخابات البرلمانية وان تكون فاعلة في إصدار التشريعات الإصلاحية التي تؤدي إلى إحداث التغيير المرتقب في هيكل الاقتصاد. من أهم روادها : برنشتاين في ألمانيا ، ملليران في فرنسا ، ورجال الجمعية الفابية في انجلترا.

ثالثا: مبادئ وخصائص النظام الاشتراكي

النظام الاشتراكي هو نظام اقتصادي واجتماعي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية من خلال السيطرة العامة أو الحكومية على وسائل الإنتاج. يعتمد الاشتراكية على فكرة أن الثروات والموارد يجب أن تكون مملوكة أو مُدارة من قبل المجتمع ككل، بدلاً من أن تكون في يد أفراد أو شركات خاصة. تهدف هذه الفكرة إلى تقليل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء. وفيما سنوضح اهم المبادئ التي على يقوم عليها النظام الاشتراكي وكذا خصائصه:

1-مبادئ النظام الاشتراكي

النظام الاشتراكي هو أحد الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ملكية المجتمع أو الدولة لوسائل الإنتاج، وتوزيع الثروة بشكل عادل بين الأفراد. وفيما يلي أهم أسس ومبادئ النظام الاشتراكي:

1-1الملكية العامة

تعد الملكية العامة إحدى أهم أسس ومبادئ النظام الاشتراكي وتعني أن جميع أفراد المجتمع هم من يملكون كافة وسائل لإنتاج المادية والمعنوية.

1-2-التخطيط المركزي

الاقتصاد الاشتراكي لا تحركه قوى السوق(قوانين العرض والطلب)، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وبدلا من ذلك يخطط لجميع الأنشطة الاقتصادية من الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، الأسعار، من قبل جهاز تخطيط مركزي، وعادة ما تتولى الحكومة هذه المهمة، وهو ما يعني أن الدولة هي رائدة الأعمال الوحيد ولا وجود للمنافسة.

1-3-مبدأ التوزيع القائل "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله

أي أن الدخل الوطني يتم توزيعه على أساس الحاجة الضرورية دون الكمالية للمجتمع كما ان الانسان في سبيل تلبية الحاجات الجماعية يعمل بكل طاقته ولبس هناك حافز غير المصلحة الجماعية. يقول ستالين "نحن لا نمنح العمال اجورا بمقتضى نوع العمل الذي يؤدونه وانما نمنحهم هذه الاجور بمقتضى كمية العمل الذي ينتجونها.

1-4 المساواة والعدالة الاجتماعية

من أهم مبادئ وأسس الاشتراكية حماية الطبقة العاملة من الاستغلال، وتوفير الحاجات الاساسية للأفراد من غذاء ومأوى وملابس وتعليم وصحة. أي أنه بدلا من أن يكون هدف الانتاج هو تحقيق الربح لأصحاب رؤوس الانتاج ومالكي وسائل الانتاج فإن الهدف هنا هو تلبية حاجات أفراد المجتمع وانهاء الاستغلال وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

2-السمات العامة المميزة للنظام الاشتراكي

تعتمد الاشتراكية على مجموعة من المبادئ والسياسات التي تهدف إلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأفراد وتحقيق رفاهية المجتمع ككل. السمات العامة المميزة للنظام الاشتراكي تشمل:

2-1-في المجال الاقتصادي

لا يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي إلا عندما تصبح وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع بأسره أي ملكاً للدولة والتعاونيات، وبكون هدف الإنتاج تلبية الحد الأقصى من حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية. وبكون العمل مفروضاً على الجميع ومتوافراً للقادرين عليه ويم الإنتاج في هذا النظام وفق خطط تضعها الدولة وتشرف على تنفيذها، وبتم توزيع الناتج وفقاً لقانون التوزيع الاشتراكي لكل بحسب حجم عمله ونوعيته.

2-2-في المجال الاجتماعي

ينعدم في النظام الاشتراكي الصراع الطبقي في المجتمع وتزول بزوال هذا الصراع الخلافات بين الأمم والشعوب، ويغدوا القانون الضابط لحياة المجتمع عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع، بحيث انه لا يمكن في مرحلة بناء الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية لأن العمل يظل مقسوماً إلى عمل ذهني وعمل جسدي، إلى عمل صناعي وعمل زراعي، وهذه الأحوال تتسبب في بقاء عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي وبقاء بعض طبقات المجتمع، كالعمال والفلاحين، وفئات أخرى لا تؤلف طبقة خاصة كالمثقفين. ويؤدي ذلك إلى استمرار ظهور بعض التناقضات التي لا تحمل طابع التناحر، وبمكن حلها في إطار النظام الاشتراكي في عملية التطور المستمرة

2-3- أما في المجال السياسي

فيفرض النظام الاشتراكي أن تكون السلطة السياسية في يد المنتجين والشغيلة وعلى رأسهم الطبقة العاملة، مع وجود حزب طليعي بقود الدولة والمجتمع. ويتم حل القضايا الاجتماعية الأساسية بمشاركة جماهيرية وديمقراطية واسعة توفرها المنظمات الشعبية.

رابعا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

1-انعدام الحرية الفردية

فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.

2-انخفاض إنتاجية العامل:

نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

3-خلق البيروقراطية

إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.

4-عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي

تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

المحور الثامن: الازمة الاقتصادية العالمية 1929

أولا: مفهوم الازمة الاقتصادية 1929

ثانيا: اسباب حدوث الازمة الاقتصادية 1929

ثالثا: مظاهر الازمة الاقتصادية 1929

رابعا: سياسيات الحد من الازمة الاقتصادية 1929

المحور الثامن: الازمة الاقتصادية العالمية 1929

في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تعرض العالم لأزمة اقتصادية حادة أثارت العديد من التساؤلات حول مدى قوة الاقتصاد الأمريكي من ناحية، و مدى كفاءة النظام الرأسمالي وقدرته على معالجة الأزمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها من جهة أخرى.

أولا: مفهوم الازمة الاقتصادية 1929

لم تعرف الدول الرأسمالية أزمات كبيرة بعد انتشار الثورة الصناعية وساد في القرن التاسع عشر جو من التفاؤل والرفاه، وذلك باستثناء بعض الأزمات التي ضربت بعض البلاد الأوروبية، غير أن الازمة الاقتصادية عام 1929م ازمة الكساد الكبير تعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين .والتي بدأت مع انهيار سوق السهم الأمريكية (الثلاثاء السود) وكان تأثير الازمة مدمر على كل الدول تقريبا الفقيرة منها والغنية.

تعرف الأزمة الاقتصادية : Economies Grises : بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في واحد من الأنشطة الاقتصادية, أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما ، أو عدة بلدان ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب(الإنتاج والاستهلاك.).

كما تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول ، والأصول إما رأس مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل : الآلات والمعدات ، وإما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم والسندات وحسابات الادخار مثلا ، أوانها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية.

بينما يعرف الاقتصاديون الازمة العالمية 1929 على أنها:

أزمة اقتصادية عالمية هزت الاستقرار النسبي في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله وتسببت في الانحرافات والممارسات غير الاخلاقية لحاصلة في السوق الدولية وقد ادت الى اختفاء نصف عدد المصارف الولايات المتحدة الامريكية.

هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور في الأسعار ثم تدهور كبير في الإنتاج العالمي، وهي أزمة اقتصادية ومالية لم يسبق لمداها وخطورتها مثيل بدأت في الولايات المتحدة ثم وصلت إلى باقي الدول الأوربية وانعكست تأثيراتها إلى مختلف دول العالم وقد أدت إلى زيادة الإنتاج إلى عزوف الزبائن المستهلكين.

كما يتفق الاقتصاديين على أن الأزمة الاقتصادية العامة مرتبطة بالعرض والطلب ويعتبرونها:

- حالة من اختلال التوازن.
- بلوغ الأليات القديمة لدرجة من التشبع وعدم الفعالية.
- الأزمة هي عبارة عن حادثة في المارس الاقتصادي الذي يؤدي إلى سقوط المؤسسات الطفيلية التي نشأت بصورة فوضوية وتوقيف العمال غير المهرة و غير المنتجين مما يؤدي إلى إفلاسهم مما يستدعي إرساء قواعد جديدة واستثمارات جديدة. ففي هذا السياق يقول جوزيف شون بيتر إن الأزمة هي قطيعة لمرحلة، مرحلة النمو الاقتصادي الرأسمالي والتطور التكنلوجي السريع لتظهير هذا النظام وبحثه من جديد على أسس متينة (فهذا انهيار خلاق وإيجابي).

هذا وقد تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة، وهي تمر بالمراحل التالية:

1-مرحلة الانتعاش

ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

2-مرحلة الرواج أو الرخاء

تبدأ الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

3-مرحلة الأزمة

تبدأ الأسعار في الهبوط، ويتزايد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويتزايد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.

4-مرحلة الكساد

تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط التجاري وتعم البطالة.

ثانيا: اسباب حدوث الازمة الاقتصادية 1929

كان المنتجون في عهد مرحلة الازدهار ينتجون دون مراعاة الطلب فأصبح من الصعب تصريف السلع الخدمات بسبب ارتفاع درجة التشبع في الأسواق الداخلية والخارجية، ففي الأسواق الداخلية انخفضت بعض مداخيل الفئات المهنية كالمزارعين وعمال الشركات وفي المقابل وصلت لنسبة زيادة الأرباح لرجال الأعمال ب 62 %.أما في الاسواق الخارجية فبدأ الإنتاج المعد للتصدير يتناقص لأن البلدان الأوروبية خفضت مشترياتها وتحولت هذه البلدان إلى منتجة ومنافسة.

هذا ويمكن إضافة المعطيات التالية إلى ظروف الأسواق الداخلية:

1-الإفراط في منح القروض

امتدت الرفاهية الاقتصادية في أمريكا على تعميم واقتناء السلع والخدمات بواسطة القروض، وهو في الاصل عبارة عن الشراء لأجل (استهلاك الدخل قبل الحصول عليه) فتطورت القدرات الشرائية بشكل اصطناعي وصاحبها انتشار مفرط في استعمال الشكايات التي وصلت إلى 90 %من الكتلة النقدية المتداولة، وقد عرقلت هذه الظاهرة قانونا العرض والطلب بإحداث التضخم المالي.

2-المضاربة في البورصة

عرفت أمريكا ارتفاعا كبيرا في معدلات الاستثمار مما شجع على إنشاء عدد كبير من شركات المساهمة فارتفاع رؤوس أموالها أدى إلى مضاعفة أصول الأسهم في بورصة وول ستريت سنة 1929م، ولذلك فقد بلغ رأس مال البورصة 90 مليون دولار مما دفع فئة كبيرة من المجتمع الأمريكي للتعامل مع البورصة حيث بلغ عددهم مليون و500 أمريكي رغم أن عدد كبير منهم لم يتوفر لديه سيولة نقدية كافية وقد بلغت الديون 85 م وهو ما يعادل 4/5 من القيمة الإجمالية للصفقات، وهو ما أدى ارتفاع قيمة الأسهم حيث هذه القيمة لا تمثل القيمة الحقيقية للأوراق المالية.

3-مخاطر الاقتراض

إن أصحاب الأسهم لم يكونوا مالكين إلا لنسبة قليلة من قيمة السهم بينما الباقي كان عبارة عن التزامات إقطاعات البنوك في شكل قروض تحصل عليها السماسرة. حيث كان لانهيار أسعار الأسهم سلسلة من الاثار السلبية على المضاربين الذين لم تعد لديهم سيولة كافية لتغطية ديونهم، حيث تم بيع 13 مليون سهم في يوم واحد وهو يوم الأربعاء 23 أكتوبر 1929 مما أدى إلى انهيارها في يوم الخميس بشكل كبير في الأوساط المالية، ما جعل الصحافة تتكلم عن الخميس الأسود، وقد سجل انخفاض الأسهم 15 % في أقل من 10 دقائق وانهار مؤشر داو جونس ب 8 % الذي يضم مجموعة من الشركات عندما حاول الجميع بيع ما لديهم من الأسهم في وقت واحد، وثم لديهم من يرغب في الشراء انخفضت

الأسعار إلى أقصى حد لها، وقد توالت الانهيارات لتشمل كل القطاعات الاقتصادية لتعم الأزمة بعد ذلك الاقتصاد الوطني بكامله لتصل إلى أوروبا.

ثالثا: مظاهر الازمة الاقتصادية 1929

تُعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 (المعروفة أيضًا باسم "الكساد الكبير") واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث. وقد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها سرعان ما انتشرت إلى معظم دول العالم. يمكن تلخيص مظاهر هذه الأزمة في عدة جوانب رئيسية أهمها:

1-المظاهر المالية للأزمة

تجلت الأزمة المالية في انقسام النظام النقدي العالمي إلى ثلاث مناطق نقدية ومنفصلة ومتنافسة كالاتي:

1-1-منطقة الجنيه الإسترليني التي وضحت لنا أثر القرار ببريطانيا في 21 سبتمبر 1931 بالتخلي عن قاعدة المبادلات بالذهب مما تسبب بانخفاض سريع لقيمة الجنيه تراوح بين 25%-30% ، حيث نتج عنه زعزعة البنيان المالي لعشرون دولة في أوروبا وهذا ما دفع البلدان التابعة للاقتصاد الإنجليزي إلى مساندة تدهور الجنيه حتى تحافظ على إمكانية ترويج بضاعتها بالمملكة(بريطانيا).

1-2-أما المنطقة الثانية فتمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت وضع حد لاستقرار الدولار ثم تخفيض قيمته بنسبة 41 % في جانفي 1934.

1-3-بينما ظهرت منطقة ثالثة في جويلية 1933 جمعت فرنسا والبلدان التي قررت الحفاظ على استقرار نقدها مرتبطا بالذهب، حيث أظهرت فرنسا مقدرتها على الصمود أمام الأزمة من خلال دعمها لبنك انجلترا، غير أن هذا الصمود اصطدم بهزة مالية تأكدت من خلال البنك الوطني للائتمان الذي أصبح مهددا بالعجز في نهاية شهر سبتمبر 1931 ومن خلال فشل سياسة المنطقة الثالثة في المحافظة على

استقرار نقدها التي تفككت وانحلت عام 1936 .أما أوروبا الوسطى فعملت المانيا على بلورة منطقة نقدية تتعامل معها بأشكال متنوعة من المقايضة.

2- المظاهر الاقتصادية للازمة

المظاهر الاقتصادية للأزمة تختلف وفقًا لنوع الأزمة، ولكن هناك بعض الآثار المشتركة التي تظهر في أغلب الأزمات الاقتصادية، وتتمثل في النقاط التالية:

2-1-انهيار الإنتاج الصناعي وتدهور أسعاره: انخفض الإنتاج الصناعي العالمي بين(1929-1932) بنسبة 40 % وتضررت قطاعات الصناعات الثقيلة كتدهور إنتاج الفولاذ من 50 إلى 20 مليون طن، كما تدهورت صناعات المنتجات الاستهلاكية مثل تدهور إنتاج السيارات من 3،6 إلى 1،9 مليون وحدة حيث ظهر انهيار الإنتاج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتدهورت أسعار البيع بالجملة للمصنوعات بنسبة 30% وللمواد الأولية بنسبة 50 % نظرا لقلة الطلب عليها، وهذا ما نتج عنه تقلص الأرباح الصناعية وإفلاس المؤسسات، حيث خسرت الشركات الصناعية أرقاما خيالية بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 حوالي 2111 مليون دولار، وفي نفس السنة خسرت شركات المناجم والمؤسسات الصناعية في ألمانيا حوالي 255 مليون مارك ألماني وتضررت في ايطاليا عام 1932 حوالي 2797 شركة مساهمة وفي بريطانيا هبطت قيمة الأرباح بنسبة 47 % بين عامي 1929-1932.

2-2-انهيار الأسعار الفلاحية: لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور مما أدى بدوره إلى ضعف القوة الشرائية عند المستهلكين، وبذلك انخفاض الطلب عند مستوى العرض، هذه العوامل كلها أدت إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وتكدسها في السوق.

2-3-تراجع التجارة العالمية: إن عدم الإقبال على الإنتاج الصناعي ألحق ضررا بالدول الزراعية مما أدى إلى إصابة التجارة الدولية بالركود، حيث انخفضت قيمة المبادلات العالمية خلال أربعة سنوات بما يزيد عن الثلثين بسبب تدهور الأسعار وحجم المبادلات تبعا لضعف الحاجبات والافتقار لوسائل الدفع.

2-4-تضخم البطالة وانتشار البؤس: تسببت الأزمة في تعطيل ضخم للتشغيل خاصة في الصناعة حيث بلغت البطالة في العالم سنة 1932 ما يزيد عن 30 مليون عاطل عن العمل، فانفجر عن ذلك بؤس شديد.

رابعا: سياسيات الحد من الازمة الاقتصادية 1929

لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا شتى نذكر أهمها:

- ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسات الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام 1937 إلى 121 %عما كان عليه في عام 1932 .

- بينما في بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد زاد الإنتاج في عام 1937 بنسبة 71 %مما كان عليه عام 1932.

المحور التاسع: نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

أولا: نشاة بريتون وودز

ثانيا: مؤسسات المؤتمر

1-صندوق النقد الدولي

2-البنك الدولي

ثالثا: انهيار نظام بريتن وودز وظهور النظام المالي الجديد

1-انهيار نظام بريتن وودز

2-ظهور النظام المالي الجديد

3- مفهوم النظام العالمي الجديد

4-خصائص النظام العالمي الجديد

5-وضع الدول النامية في النظام العالمي الجديد

المحور التاسع: نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

يعتمد النظام الاقتصادي العالمي الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاثة مؤسسات دولية رئيسية تهدف إلى وضع أسس وبنية هيكلية للعولمة وتعزيز مجالاتها الأساسية مثل التجارة والتمويل والاستثمار. حيث سنتناول في هذا المحور اتفاقية بريتون وودز، وكذلك المنظمات الاقتصادية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أولا: نشاة بريتون وودز

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمرا في مدينة بريتون وودز Bretton Woods بولاية نيوهاميشير بالولايات المتحدة سنة 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من جون مينارد كينز وهاري ديكستو وايت مهندسا المؤتمر، وقد أقر المؤتمر نظاماً نقدياً جديداً قائماً على:

- قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35 دولار لكل أونصة من الذهب، حيث الأونصة الواحدة تساوي 31.103غ من الذهب، والتزمت البلدان الموقعة على الاتفاقية بأن تحدد سعر عملتها مقارنة بالدولار وكل تغيير في سعر التعادل للعملة لابد من أن يخضع لموافقة صندوق النقد الدولي أولا ، واشترط على كل بنك مركزي أن يتدخل بالبيع والشراء لعملته مقابل الدولار كلما ارتفعت أو انخفضت قيمة العملة عن نسبة 1 % عن سعر التعادل المصرح به.

- كل العملات قابلة للتحويل إلى دولار والدولار هو الوحيد القابل للتحويل إلى ذهب.

- تثبيت صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي يعني أن تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به ، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليأخذ مكانة عملة الاحتياط الدولية الأولى.

ثانيا: مؤسسات المؤتمر

قد أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

- **إنشاء صندوق النقد الدول FMI** ، والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد.

- **إنشاء البنك الدولي للتعمير والإنشاء BIRD أو ما يعرف باسم البنك الدولي:** والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية، ولقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.

1- صندوق النقد الدولي

هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشئت بموجب معاهدة دولية بريتون وودز تولى وضع موادها ممثلون عبن 44 دولة اشتركوا فبي مؤتمر عقد في بريتون وود خلال الفترة ما بين الأول والثاني والعشرين من شهر تموز 1944 للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد

وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27 ديسمبر 1945 عندما أودعت 22 دولة وثائق التصديق المتفق عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الجهة المودع لديها الاتفاق أما الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق فقد عقد ما ببين 8-14 مارس 1946 في بلدة سافانا على المحيط الأطلنطي بولاية جورجيا الأمريكية وذلك بناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها صاحبة أكبر حصة في الصندوق.

يبلغ عدد الدول الأعضاء أكثر من 186 عضوا، ويقب مقره في واشنطن ويعتبر الصندوق مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة ويضم الصندوق:

- **الاعضاء الأصليون:** هم البلدان الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكوماتها عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1964.

- **الأعضاء الآخرون:** وهم الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد 31 ديسمبر 1964 وقد صدرت بقبول عضويتهم قرارات من مجلس محافظي الصندوق وذلك وفقا لاتفاقية الصندوق، ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات ما بين الأعضاء الأصليين في الصندوق والأعضاء الجدد. ومقر الصندوق في الولايات المتحدة الأمريكية لأنها البلد العضو صاحب الحصة الكبرى ويجوز إنشاء وكلات أو مكاتب فرعية على أراضي البلدان الأعضاء الأخرى.

تتكون أموال هذا الصندوق من الحصص التي حددتها الاتفاقية بالنسبة للدول الأعضاء على أن تدفع من تلك الحصة (Qusta) نسبة 25% ذهبا أو 10% مما يمتلك رسميا لدى كل دولة عضو من ذهب ودولارات الولايات المتحدة وذلك حسب ما تفتضيه أحوال البلاد الاقتصادية ومصلحتها المادية أما بقية الحصة فيدفع بالنقد الأصلي للدولة وتأخذ شكل رصيد دائم يودع بالبنك المركزي للعضو باسم الصندوق أو بشكل اذونات خزانة لا تدفع عنها فوائد أو أي شكل آخر تختاره حكومة الدولة العضو بحيث تكون مسؤولة عن دفعه بعملتها إذا طلب الصندوق ذلك وتعتبر هذه الحصة أساسا لما يقدمه الصندوق للدولة العضو في المستقبل من تسهيلات وخدمات كما تعتبر أساسا لعدد اصواتا في اجتماعات الصندوق.

أما الأهداف التي يرمي إليها هذا الصندوق فهي الآتية:

1- تهيئة الوسائل اللازمة للتشاور والتعاون في بذل الجهود لحل مشاكل النقد الدولية.

2- تيسير وسائل التوسع في التجارة الدولية.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار مبادلة النقد بين الأعضاء مع تجنب المنافسة في تخفيض قيم العملات.

4- العمل على التخلص من القيود المفروضة على المبادلة النقد التي تعرقل التجارة العالمية.

5- سهولة تعديل تقلبات ميزان المدفوعات للأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناول يدهم مع اتخاذ الضمانات اللازمة.

6- توفير الثقة بين الأعضاء وتقصير المدة التي تختل فيها موازنة المدفوعات الدولية. والحد من درجة اختلال التوازن.

2- البنك الدولي

هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ،لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، قدم البنك منذ نشأته أكثر من 500 مليار دولار، تمتلك الولايات المتحدة 17 بالمئة منه وهي بذلك تملك حق الاعتراض على قرارات تعديل رأسمال البنك. الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

يهدف البنك وفق المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي الى تحقيق جملة من الاهداف نوجزها على النحو الآتي:

1- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيضات في الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة تحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة

2- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف والتي تعيق نمو التجارة العالمية

3- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الاختلال الذي تتعرض له موازين مدفوعاتنا.

4- تشجيع التعاون الدولي في مجال العالقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائما تقدم للدول اطارا للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.

5- مساعدة الدول الأعضاء بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لها للأعراض الإنتاجية وتشجيع التنمية الاقتصادية.

6- العمل على توسيع نطاق موارد الإنتاج لدى الدول الأعضاء حتى تكفل لها التنمية والتوازن.

7- تنظيم القروض التي يقدمها البنك للأعضاء أو ضمان القروض الدولية التي عقدت عن طريقه.

ثالثا: انهيار نظام بريتن وودز وظهور النظام المالي الجديد

إن انهيار نظام بريتون وودز في السبعينات كان نقطة فارقة في التاريخ المالي العالمي. من خلال ربط العملات بالدولار الذي كان بدوره مرتبطًا بالذهب، كان النظام قد سعى لتحقيق الاستقرار المالي بعد الحرب العالمية الثانية. ومع انهياره، نشأ نظام مالي جديد اتسم بالمرونة، لكنه أيضًا كان يعكس نوعًا من عدم الاستقرار في العلاقات المالية الدولية.

1- انهيار نظام بريتن وودز

تمتد هذه المرحلة تقريبا من سنة 1965 الى سنة 1971 ، وفي هذه المرحلة بدأ التضخم يزداد في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بسبب الإنفاق العسكري المتزايد أثناء حرب الفيتنام حيث تراجعت الأرصدة الذهبية وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وظهر العجز في ميزان مدفوعاتها، وأيضا بسبب الصراعات التي كانت قائمة بين الدول الرأسمالية آنذاك .ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على تغطية العجز الذي ظهر في ميزان مدفوعاتها عن طريق التوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسع إلى مختلف دول العالم التي تقبل هذا التدفق للدولار الأمريكي، وتعتبره كعملة احتياط لغطائها النقدي – حيث تستطيع أن تستبدله بالذهب في أي لحظة– وبذلك كان التوسع النقدي في الولايات المتحدة لا يلبث أن ينعكس في شكل توسع تضخمي في باقي الدول.

وفي المقابل بدأت بعض دول غرب أوروبا تنتبه للعجز الذي تمر به الولايات المتحدة – ففي سنة 1968 كانت الأرصدة الذهبية التي تمتلكها الولايات المتحدة تقدر بحوالي 11 بليون دولار في حين أن الأرصدة من الدولار الأمريكي في الخارج قدرت بـ35 بليون دولار– فطالبت بتسديد حساباتها بالذهب

وفي سنة 1971 زاد اللب واشتد على الذهب من طرف باقي الدول مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتخلي نهائيا عن تحويل الدولار مقابل الذهب، وذلك عبر الخطاب الشهير للرئيس الأمريكي "نيكسون" سنة 1971، وقامت بتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10 % وفرض الضرائب على الواردات خاصة الأوروبية بنسبة 10 ،% وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية نظام بريتون وودز.

2- ظهور النظام المالي الجديد

قامت هذه المرحلة على انقاض نظام بريتون وودز، وتميزت بهور قاعدة "تعويم العملة" أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلا عن العملات الأخرى في السوق العالمية أي جعل سعر الصرف مرتبطا بقوى العرض والطلب، حيث يمكن أن يدار النظام النقدي الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية.

وعقد بمجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمرا في جاميكا سنة 1376 من تعديل اتفاقية بريتون وودز ووضع بنود أساسية للنظام المالي الجديد من اهمها:

- حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم.
- إلغاء السعر الرسمي للذهب ومعاملته كسلعة تخضع للعرض والطلب في تحديد سعرها.

3- مفهوم النظام العالمي الجديد

يعرف النظام العالمي الجديد على أنه : " مجموعة القواعد والأسس والاتفاقيات والمعاهدات التي يراد من خلالها تسيير العالم بعد الحرب الباردة، وهذا بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين من جهة، ومن جهة أخرى تجسيد وتدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية داخل الدول ذاتها ولو على حساب سيادتها الوطنية.

ويعرف أيضا بذلك النظام الذي يتميز ببروز شبكة من المؤسسات المالية والتجارية العالمية الضخمة المترابطة والتي تظم بالإضافة للدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل كلها من أجل إعادة صياغة النظام العالمي طبقا لمصالح الدول الفاعلة في ذات النظام، وتوجهاتها للقيم السائدة فيها.

4-خصائص النظام العالمي الجديد

يتميز النظام العالمي الجيد بجملة من الخصائص أهمها:

- الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، انطلاقا من تصور أمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم.

- الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة من قبل أمريكا عبر الحديث عن دور أمريكي مباشر في تأديب أو مكافأة الدول اقتصاديا وعسكريا وتعاملت الولايات المتحدة أسلوبين أولهما الضغوط المالية والامتناع عن دفع المنظمة المستحقات الواجبة عليها والتي بلغت مليارات الدولارات، ومن جهة أخرى عملت على تطويع مجلس الأمن ليصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية.

- التأكيد على دور الولايات المتحدة كقائد للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، بفعل التمركز الشديد للإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي.

- ظهور صراع اقتصادي بين ثلاثة أقطاب أمريكا الشمالية الاتحاد الأوروبي، اليابان وحليفاتها الأسيوية بدل من الصراع العسكري؛ التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعار حقوق الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية وذرائع أخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط.

- لنظام الدولي الجديد يدير أزمات العالم الثالث بدلا من حلها.

5-وضع الدول النامية في النظام العالمي الجديد

إن النظام العالمي الجديد يخدم بصفة أساسية الدول المتقدمة وإن كان ما أعلن عنه غير ذلك، وسيزيد من تبعية الدول النامية التي كانت تسعى إلى إنشاء نظام اقتصادي يساعدها على تحسين

أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على تضييق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة والذي أعلن عنه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة لسنة 1974، والمخصصة لمناقشة قضايا التنمية والمواد الأولية، المنعقدة بناءا على طلب من الجزائر، واتخذت خلاله الجمعية قرارين، يتعلق الأول بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والقرار الثاني يتعلق ببرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وقد جاء في الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تعلن رسميا تصميما موحدا على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة، والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة.

المحور العاشر: بروز الاقتصاديات الاسيوية

أولا: مفهوم الاقتصاديات الاسيوية ومؤشرات قوتها

1-التعريف بالاقتصاديات الاسيوية

2- مؤشرات قوة الاقتصاديات الاسيوية

3- مميزات البيئة الاقتصادية الاسيوية

ثانيا: الأسباب والعوامل المساهمة في صحو ونهضة العديد من الاقتصاديات الأسيوية

ثالثا: الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية المعتمدة في دول شرق آسيا

المحور العاشر: بروز الاقتصاديات الاسيوية

في السنوات الأخيرة، أصبح الاتجاه نحو التنمية المستدامة والتحول الأخضر جزءًا من الخطط الاقتصادية للدول الآسيوية، خاصة مع التركيز على الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات الكربونية. فبناءً على هذه العوامل، يمكن القول إن الاقتصاديات الآسيوية أصبحت مركزًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي، مع تأثير متزايد في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار.

أولا: مفهوم الاقتصاديات الاسيوية ومؤشرات قوتها

1- التعريف بالاقتصاديات الاسيوية

الاقتصاديات الآسيوية تشير إلى مجموعة من الاقتصادات التي تنتمي إلى قارة آسيا، وتتميز هذه الاقتصادات بتنوع كبير في الحجم، الهيكل، ومستويات التنمية الاقتصادية. تتراوح هذه الاقتصادات من الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية إلى الاقتصادات النامية مثل الهند وفيتنام.

يمكن تعرف الاقتصاديات الآسيوية بأنها مجموعة من الاقتصادات في قارة آسيا، والتي تعد موطنا لأكثر من مليار نسمة. تتنوع الاقتصادات الأسيوية بشكل كبير من حيث الحجم والنمو والبنية التحتية، كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الاقتصادات في قارة آسيا والتي تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي من حيث الحجم والنمو والأهمية تعد الاقتصاديات الأسيوية أكبر مصدر للنمو الاقتصادي العالمي.

تشمل بعضها أكبر الاقتصادات الأسيوية الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية تعد الصين أكبر اقتصاد في أسبا والعالم، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لها تريليون دولار في عام تليها الهند بإجمالي الناتج المحلي الاسمي البالغ تريليون دولار، ثم اليابان بإجمالي الناتج المحلي الاسمي البالغ تريليون دولار.

2- مؤشرات قوة الاقتصاديات الاسيوية

حققت بلدان شرق آسيا نمو اقتصادي مرتفع ومستمر عرف بالطفرة التنموية في ظرف زمني قصير ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات من بينها ما يلي:

- البلدان الأربعة كوريا الجنوبية تايوان سنغافورة، وهونغ كونغ بلغ متوسط النمو فيها 7% سنويا بين (1997/1986).
- تايلاند، اندونيسيا ماليزيا ،الصين عرفت نمو يقترب من 10% بين بين (1997/1986).
- الدخل الفردي وصل إلى مستوى الدخل الفردي في البلدان الصناعية.
- ارتفاع النمو الاقتصادي يرافقه انخفاض مؤشر الفقر .
- نمو اقتصادي يقدر ب 3.8% عام 2022 و يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل هذا النمو الى 4.6% هذا العام.
- من المتوقع أن تسهم الاقتصادات الاسيوية بنحو 70% او اكثر من النمو العالمي مستقبلا.

3. مميزات البيئة الاقتصادية الاسيوية

تتمتع البيئة الاقتصادية الآسيوية بعدة مميزات تميزها عن غيرها من المناطق في العالم. ومن أبرز هذه المميزات نذكر ما يلي:

- **بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي:** بحيث تجد أن الدول الآسيوية انتهجت حكوماتها سياسات نقدية سليمة، بحيث استطاعت التحكم في معدلات التضخم(تضخم طفيف)، إضافة إلى تسجيل فوائض مالية وطفتها في تثبيت العملات الوطنية ودعم الصادرات.
- **-ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار:** بحث وصلت معدلات ادخار الأسر إلى (30-10%) من دخل الأسر، وارتفاع معدل الادخار يرافقه ارتفاع معدل الاستثمار ما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع دون اللجوء إلى التمويل برأسمال خارجي.

- –**الجودة العالية لرأس المال البشري:** اهتمت البلدان بالأنظمة التعليمية المجيدة (استثمرت في الصفات البشرية) ما سهل اندماجها في مجالات التصنيع، فأصبحت هذه الطاقات تنتقل بشكل سلس بين القطاعات الاقتصادية المنسية كالمنسوجات إلى مستويات أعلى كالإلكترونيات والصناعات ذات التكنولوجيا العالي
- –**الجدارة البيروقراطية:** بلدان شرق آسيا قائمة على أساس جدارة وفعالية النظم البيروقراطية كما تعتمد في تقديم الخدمة على جودة الأداء.
- **المساواة في الدخل:** ما سمح لبلدان شرق آسيا "بنمو طبقة وسطى فيها" وبالتالي انخفاض الفقر المطلق في هذه البلدان مثل الصين الهند إندونيسيا.
- **تشجيع الصادرات:** اعتمدت الدول الاسيوية نموذج تنموي قائم على تشجيع الصادرات ما سمح بتحقيق احتياطات مهمة من النقد الأجنبي والتي يستخدم جزء منها في استيراد المواد الأولية. كذلك تفسر سياسة تشجيع الصادرات بضيق الأسواق المحلية للدول الاسيوية باستثناء الصين و إندونيسيا.
- **التصنيع الناجح والمستمر:** وذلك بالتحول من الصناعات الخفيفة والثقيلة والكيميائية إلى الصناعات الإلكترونية وذات التكنولوجيا العالية.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ما ساهم في نقل التكنولوجيا.

ثانيا: الأسباب والعوامل المساهمة في صحو ونهضة العديد من الاقتصاديات الأسيوية

تعد تجربة التنمية الاقتصاديات شرق آسيا نموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية حيث حققت معدلات تنمية رفعتها إلى مصافي القوى الاقتصادية المتقدمة في العالم وتكمن اسباب هذه المعجزة بحسب دراسة قام بها البنك الدولي في (1993) في مصدرين رئيسيين وهما: تراكم رأس المال المادي و تراكم رأس المال البشري .

الا انه هناك اسباب اخرى وراء الازدهار الاقتصادي من بينها :

- الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية.
- عمليات التعلم بالممارسة وإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية ما سمح بالرفع كثيرا من الكفاءة.
- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وذلك باللجوء إلى التصميم والتنفيذ الجيد للسياسات المالية والنقدية.
- التتابع في اقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال ركزت السياسة الصناعية في اليابان على تشجيع صناعة بعد صناعة من المنسوجات ولعب الأطفال ،الصلب والكيماويات، صنع السفن إلى صناعة التكنولوجيا العالية.
- كذلك تجد تايوان بدأت بالتركيز على صناعة الكمبيوتر ثم البرمجيات وبعدها صناعات خفيفة ذات تكنولوجيا منخفضة ثم إقامة صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة والآن أصبحت تنافس البلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا الفائقة.
- اقتصاديات الحجم والمواظبة على التحسينات التعليمية.
- استخدام أكبر للتكنولوجيا.

ثالثا: الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المعتمدة في دول شرق آسيا

انتهت دول جنوب شرق أسيا هنا سياسات اقتصادية ساهمت وبشكل كبير في تطورها وذلك على فترات مختلفة ولعل أهم هذه السياسات ما يلي:

1-السياسات الصناعية: إن تصميم السياسات الصناعية في بلدان شرق أسيا يستجيب إلى مبدأ تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية بطبيعة الحال باللجوء إلى استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد، وبالتالي قامت الحكومات باختيار تطوير صناعات يتم على أساسها تطوير صناعات أخرى فعلى

سبيل المثال: اهتمت اليابان بتطوير صناعة الحديد والصلب في الأربعينيات والخمسينيات، وذلك لأهمية نواتج هذه الصناعة في صناعات ثقيلة أخرى.

بمعنى آخر تعطي الأولوية للصناعات التي تشكل الأساس لصناعات أخرى وهذا بحمايتها والدعم الكبير لها من طرف الحكومات في البداية وعندما تصبح ناضجة، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية وهذا ما يعرف ببناء الديناميكية.

2-**اتباع نمط صناعي متميز:** بحيث كلما بلغت البلدان الأسيوية مستوى معين من النضح يكون ذلك مصاحبا بارتفاع مستويات الدخل والتكلفة العنصر العمل، ما يؤدي بتلك الصناعات إلى فقدان ميزتها التنافسية وبالتالي تلجأ إلى الانتقال إلى البلدان المجاورة في شرق أسيا التي لايزال فيها الدخل والتكلفة لعنصر العمل ضعيفة، بينما تقام على أراضي البلدان التي أصبحت على مستوى لابأس به من النضج صناعات وخدمات أخرى ذات تكنولوجيا عالية.

3-استراتيجية التصنيع الموجه لإحلال محل الواردات: ظهرت هذه الاستراتيجية في البلدان الاسيوية في الخمسينات والستينات من عام 1900، وذلك لأنه في تلك الفترة انخفض الطلب العالمي على منتجاتها إضافة إلى تسجيلها لعجز في ميزان مدفوعاتها فعملت على تعويض الواردات بمنتجات صناعية داخل البلد منتجة محليا وكذا التركيز على تصنيع المواد الخام محليا.

وقد بدأوا في البداية بتصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يقوم البلد باستيرادها من الخارج، ومرت الاستراتيجية بمرحلتين:

- إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الحقيقة غير المعمرة (المواد الغذائية، الملابس الأحذية، الأدوات المنزلية خامات النسيج الجلود، الخشب.....).
- إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة مثل(الثلاجات المعدات الآليات السيارات.....).

حيث نجحت هذه الاستراتيجية بانتهاج الدولة سياسات جمركية قائمة عل حماية المنتجات المحلية وتقليص الواردات الاجنبية(حماية المنتجات المحلية) وذلك حتى يتسنى للمنتجات المحلية النهوض والقدرة على المنافسة مستقبلا.

4-استراتيجية تشجيع الصادرات(التنمية المتجهة نحو الخارج): كما هو معروف فإن البلدان الآسيوية صغيرة، إذن أسواقها الداخلية ضيقة لذلك اعتمدت استراتيجية تنمية الصادرات المصنعة نحو الخارج. وللاستفادة أكثر ركزت صناعاتها في البلدان أين تتوفر اليد العاملة بسعر رخيصة وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات (FMN) بمعنى حددت السلع التي يكثر عليها الطلب خارج دولتها، ثم عملت على انشاء صناعة هذه السلع ووجهت انتاجها نحو الخارج (تدرس نوع المنتج مواصفاته معاييره حجمه....) تصنعه وتوجهه نحو الخارج مع تشجيع هذه الصادرات بخفض الضرائب وتسهيل الاجراءات في كل ما يتعلق بإقامة هذه الصناعات وتصدير المواد المصنعة منها.

5-سياسة تعبئة الموارد المحلية: وهذه السياسة تعني تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة وذلك على مدى عقود، فإن لم تتمكن من تحقيق زيادات هائلة تجدها حافظت على المستويات العالية من الادخار. فعلى سبيل المثال عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1% سنة 1960 إلى 35% سنة 2016، وهذا بفضل السياسات الحكومية التي تشجع الادخار، إضافة إلى الافتقار إلى أسواق مالية متطورة عكس الو.م.أ التي لديها أسواق مالية متطورة وبالتالي هناك سهولة الحصول على القروض ما يجعل اقتصادها سهل الوقوع في أزمات عكس اقتصاد هذه الدول الآسيوية، وقضية أن القروض ليست سهلة المنال في الدول الآسيوية، هذا يجعل المواطنين مضطرين للادخار لسنوات طويلة من أجل شراء السلع المعمرة أو العقارات السكنية، كما انتهجت بعض الدول برامج تقشفية للحد من الدين الخارجي الكبير الذي قد يغرق حسابها.

– إضافة إلى سياسات أخرى كالاستثمار في الموارد البشرية اعتمدت البلدان الآسيوية في المرحلة الأولى على التعليم (learning) بدلا من الابتكار. ثم تأتي المرحلة الثانية والمتمثلة في استيعاب التكنولوجيا وتقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة في المجال التكنولوجي بمعنى تبني التكنولوجيا المتقدمة، وتأتي المرحلة الثالثة وهي القيام بأنشطة البحث والتطوير محليا، وساعدها في تحقيق ذلك التطور والتنمية السريعة و التكامل الملموس بين " تراكم رأس المال مكاسب التكنولوجيا والتجارة الدولية.

المحور الحادي عشر: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية

أولا: مفهوم ونشأة العولمة الاقتصادية

1-مفهوم العولمة الاقتصادية

2-نشأة العولمة الاقتصادية

3-أهداف العولمة الاقتصادية

ثانيا: انواع العولمة الاقتصادية

ثالثا: أدوات العولمة الاقتصادية

رابعا: آثار العولمة الاقتصادية

خامسا: التكتلات الاقتصادية

1-مفهوم التكتل الاقتصادي

2-أهداف التكتل الاقتصادي

3-الاثار الناجمة عن التكتل الاقتصادي

المحور الحادي عشر: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية

العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية هما ظاهرتان مرتبطتان في العصر الحديث، حيث لعبت العولمة دورًا كبيرًا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تشكيل العديد من التكتلات الدولية. سنستعرض في هذا السياق كل من المفاهيم المتعلقة بالعولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية وتأثيراتهما على الاقتصاد العالمي.

أولا: مفهوم ونشأة العولمة الاقتصادية

هناك من يري بان العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق ،مما يؤدي إلي احتراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة.

1-مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة تعني تعميم الشيء واعطائه صفة العالمية ليشمل جميع أنحاء العالم، أما اصطلاحا فالعولمة تعني تغيير للأنماط والأنظمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتغيير العادات والتقاليد السائدة، كما تزيل الفروقات الدينية والوطنية والقومية

أما يعرف العولمة الاقتصادية فيعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق و خصخصة وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات ، والتكامل بين الأسواق الرسمالية.

وهناك من يعرفها بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع و رؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص و المعلومات.

2-نشأة العولمة الاقتصادية

ذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل بداياتها الأولى ترجع إلى القرن التاسع عشر، مع بدء الاستعمار الغربي لآسيا وأفريقيا والأمريكيتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث في أروبا، الأمر الذي أدى إلى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد عرف بالعالمية، وذهب آخرون إلى أن مصطلح النظام العالمي كان مستخدما منذ مؤتمر فيينا سنة 1815 ،الذي بدأ به (مترنيخ) Mtrneg رئيس وزراء النمسا، وجدده (بسمارك) الألماني في سبعينات القرن التاسع عشر، ثم تجدد على يد **(كلمنصو**) الفرنسي في مؤتمر فرساي سنة 1919م، ثم تجدد في (**يالطة**) على يد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

إذن الفكرة قديمة، واليوم تمحورت بشكل جدي ومدروس لأجل الهيمنة العالمية من بعض النفوس ذات الطابع السيء، وما أريد بها، إلا تحقيق مآرب الهيمنة الاقتصادية على مقدرات الشعوب بأشكالها.

3-أهداف العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية هي عملية تكامل وتفاعل الاقتصادات الوطنية عبر الحدود من خلال زيادة التبادل التجاري، والاستثمار، والتكنولوجيا، والمعلومات. تهدف العولمة الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم. من أبرز أهداف العولمة الاقتصادية المعلنة والخفية نذكر ما يلي:

3-1- الأهداف المعلنة

- تساهم في انتعاش الاقتصاد العالمي بفضل زيادة حجم المبادلات التجارية.
- تقريب الاتجاهات العالمية بتحرير الأسواق التجارية وأسواق رأس المال.

- تفتح آفاقا كبيرة للنمو الاقتصادي محليا ودوليا بسبب فرص الاستثمار التي تهيئتها.

3-2-الأهداف الخفية

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الاقتصادية العالمية وربط الاقتصاديات المتخلفة بالاقتصاديات الرأسمالية.

- السيطرة على الدول النامية واستغلال مواردها الطبيعية وثرواتها بل حتى القضاء على هويتها الوطنية لإسقاط هيبتها.

- إضعاف اقتصادات الدول النامية من خلال اغراق أسواقها المحلية بالمنتوجات المستوردة ومنافستها في أسواقها.

ثانيا: انواع العولمة الاقتصادية

يمكن تقسيم العولمة الاقتصادية إلى نوعين أساسيين وهما عولمة الإنتاج والعولمة المالية.

1-عولمة الإنتاج

تتم عولمة الإنتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

1-1الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية : حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فمثلا بالنسبة لعام 1995 زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9 % في حين زاد الناتج المحلي بـ 5 % وكانت الشركات متعددة الجنسيات وراء هذا التزايد.

1-2.الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر : ويلاحظ تزايد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات أسرع وأكبر من معدلات نمو التجارة العالمية حيث وصل معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط إلى حوالي 13 % خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

2- **العولمة المالية**

تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و 1982 ,ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى، وقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية:

2-1-مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من 1960 إلى 1979 وتميزت بـ:

-ظهور وتوسيع أسواق الأورو والدولار.

- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية.

انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية(الجنيه الاسترليني والدولار).

-انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971.

- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي.

-ارتفاع العجز في موازين مدفوعات والموازنات العامة للدول المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

2-2-**مرحلة التحرير المالي**: امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وأهم ما تميزت به ما يلي:

-الانتقال من مرحلة اقتصاد المديونية إلى مرحلة اقتصاد الأسواق المالية.

- توسيع أسواق السندات وتحريرها.

-رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

2-3-مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتددت من 1986 إلى يومنا هذا، أهم ما تميزت به هذه المرحلة ما يلي:

-تحرير أسواق الأسهم وأولها بورصة لندن في 1986.

-ضم العديد من الأسواق المالية الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية.

-زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

-تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

-توسع التمويل المباشر.

ثالثا: أدوات العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية هي عملية تكامل أسواق الاقتصاد العالمي، وتوسيع التجارة، وتدفق رأس المال والموارد عبر الحدود الوطنية. وتستخدم عدة أدوات لتحقيق هذه العولمة وتعزيزها، وهذه الأدوات تشمل:

1-المنظمات الاقتصادية الدولية

وتكمن هذه المنظمات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللذان يلعبان دورا كبيرا في إغراق الدول المستهدفة بالديون، حيث تولى صندوق النقد الدولي مهمة إدارة السياسة النقدية الدولية وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات، أما البنك الدولي فقد اختص بإدارة السياسات المالية الدولية، ثم تأتي بعد ذلك منظمة التجارة الدولية سنة 1995 ، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي والتي تعد أهم أدوات العولمة الاقتصادية التي كانت لها تداعيات كثيرة.

2-الشركات المتعددة الجنسيات

الغرض من إنشائها تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، وهذا ما انجر عنه سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات

استهلاكية شبه موحدة عالميا، كما تعد الشركات المتعددة الجنسيات المحور الرئيسي التي تقوم عليه العولمة الاقتصادية خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية .كما هي إحدى السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة للعني العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

3-تداولية الأسهم والسندات والعملات

وتتجلى هذه التداولية من خلال انتقال رأس المال من دولة لأخرى، وانتقال الأوراق والسندات بين مديري الشركات المتعددة الجنسيات، وقد يتم سحب تلك الأموال لمعاقبة الدول التي لا تلتزم بمعايير وشروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها.

4-وسائل الاتصال الحديثة والانترنت

إن العولمة تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجية وسرعة لتبادلها وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها، وهذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الإجراءات القانونية التنظيمية، ولقد لعب الانترنيت دورا في الترويج لأفكار العولمة.

5-التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية

والعرض منها فرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية مثل الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (الساقتا) والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كنداء المكسيك ومظلمة أسيان. حيث ينظر إلى هذه التكتلات على عولمة جزئية القوم في إطار العولمة الشاملة، وفي

نفس الوقت. تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني، والشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الإقليمي ما يلي:

– وجود خطة عمل مع تبيان أهداف و مراحل اكتمالها وخطواتها.

–الغاء كافة القيود و الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

–منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر جراء قيام المشروع.

–التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التوصيات.

6–وسائل الإعلام

ويتجلى هذا من خلال الهيمنة الغربية على مختلف وسائل الإعلام حيث يركز على قضايا المستهلكين وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من خلال الأفكار التي يبثها من أجل الترويج لمنتجاته الاستهلاكية حتى تظل عملية الصناعة الغربية في حركة دائبة.

7–اتفاقيات التجارة الدولية

إن هذه الاتفاقيات تلعب دورا في تحقيق العولمة لشروطها حيث تفتح الأسواق العالمية الغربية دون عوائق أو ضوابط، وعليه فلن تستطيع هذه الدول مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها، مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية ويكون البديل المتاح إما الاقتصار على الاستيراد وهذا البديل قصير الأمد، حيث ستنصب أرصدة السيولة المالية، ويزيد التضخم نتيجة الركود الاقتصادي، وإما ببع الأرصدة الاقتصادية في الشركات العالمية بحجة الإصلاح الاقتصادي واللحاق بركب المنافسة العالمية.

رابعا: آثار العولمة الاقتصادية

أفرزت العولمة الاقتصادية مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية نوجزها في الآتي:

1- الايجابيات:

يتفق معظم الاقتصاديين أن العولمة تساهم في نشر الثروة على نحو متساوي في العالم، والحد من الصراعات الدولية، وزيادة كفاءة الأسواق، ويعتبرونها مفيدة لزيادة الثروات الفردية في جميع أنحاء العالم، وهنالك إجماع بين الاقتصاديين أن العولمة توفر الكثير من الإيجابيات نذكر أهمها :

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يعزز من نقل التكنولوجيا والصناعات وإعادة هيكلة ونمو الشركات العالمية، لذلك فإن الشركات العالمية بالعادة تقوم بنقل استثماراتها عبر الدول بشكل مباشر، مما يساهم بشكل كبير في نمو التجارة.

- **الابتكار التكنولوجي:** يتم تحفيز تطوير تكنولوجيا جديدة بسبب المنافسة المتزايدة من العولمة الاقتصادية داخل الدول، مما يساهم في تحسين الناتج المحلي وزيادة كفاءته.

- **تحسين مقياس الاقتصاد:** تساهم العولمة بتحقيق توفيرات كبيرة في التكاليف والأسعار مما يساهم في نمو الاقتصاد، لكنه قد ينعكس سلبا على الشركات المحلية الصغيرة التي تحاول المنافسة .

2-سلبيات العولمة

هنالك من يرى أن للعولمة الاقتصادية بعض السلبيات، ومنها:

- **الاعتماد المتبادل:** تؤدي العولمة إلى ترابط واعتماد بعض الدول في اقتصادها على دول أخرى، والذي قد يتسبب في عدم استقرار إقليمي في الدولة خاصة عندما حدوث تقلبات اقتصادية في الشركات داخل البلدان التي تعتمد عليها.

- **السيادة الدولية:** يعتبر البعض أن الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كتهديد للسيادة الوطنية للدولة، مما يتسبب في موجات الكره لتلك الشركات.

- **توزيع الأسهم:** يمكن اعتبار منافع العولمة بأنها مقتصرة على بعض الدول الغنية والأفراد بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى صراعات محتملة على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء.

خامسا: التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية هي اتفاقات أو تحالفات بين دول أو كيانات اقتصادية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتقليل الحواجز التجارية بينها. تُعدّ هذه التكتلات وسيلة فعالة لزيادة التبادل التجاري، تحسين مستوى الاستثمارات، وتعزيز النمو الاقتصادي على مستوى الإقليم والعالم. يمكن أن تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال، بدءًا من اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف وصولاً إلى الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة.

1- مفهوم التكتل الاقتصادي

يعرف التكتل الاقتصادي بأنه" مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول، من خلال تعزيز التبادل التجاري فيما بينهما وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها إلى الوطنية"،

وتعرف أيضا بأنها" اتفاق بين دولتين أو عدد من الدول قد تكون منتمية جغرافيا إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية، الدول الأسيوية، لإقامة إرتباطا فيما بينها كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي وأصبحت التكتلات الاقتصادية تتجاوز الإقليم الواحد،

وعرفت بأنها" تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها التنسيق بين الوحدات الاقتصادية وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول لاستغلال مواردها بشكل أفضل.

2-أهداف التكتل الاقتصادي

للتكتل الاقتصادي أهداف كثيرة أهمها:

- **زيادة حجم الإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل:** في دول أعضاء التكتل وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **تحسين مستوى معيشة المواطن في كافة الدول الأعضاء في التكتل:** وذلك عن طريق تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.

- **تنويع قاعدة الإنتاج:** حيث مازالت الدول النامية وخاصة الدول العربية تعتمد على إنتاج مصادر الطاقة والموارد الخام والتجارة الخارجية، وبعضها يعتمد على المساعدات الخارجية، وقد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية، في حين أن حصتها من التجارة الخارجية كانت دائما نسبة منخفضة من إجمالي التجارة العالمية.

- **تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل:** شهدت الدول النامية وخاصة الدول العربية من درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الدخل وفرص الحصول على الموارد، وتصل نسبة الفقراء إلى ما يفوق 40 %من عدد السكان، ويبلغ متوسط دخل الفرد الفقير أحيانا في اليوم، اقل من دولار واحد ويفتقر كثير من السكان إلى العناية الصحية والتعليم وأساسيات الخدمة.

- **زيادة معدلات الادخار والاستثمار:** شهدت الدول النامية وخاصة الدول العربية تذبذبا شديدا في الاستثمار والادخار، كان متوسط معدل الادخار نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أدنى معدلات الادخار في العالم.

- **تحقيق السلام الاجتماعي:** حيث أ ن الدول النامية وخاصة العربية تعاني من تفشي النزاعات والصراعات الأهلية التي تمثل تهديدا مباشرا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- **زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** حتى تتمكن الدول النامية وخاصة الدول العربية من تحقيق الأهداف الاقتصادية من التكتل الاقتصادي ومن ضمنها تحقيق تخفيض حالة الفقر يتعين عليها تحقيق معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي، لا تقل في المتوسط عن 7 %سنويا ، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار تفوق في المتوسط 30 %من إجمالي الناتج المحلي.

- **تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل،** ويؤدي التكتل الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على الخارج.

3-الاثار الناجمة عن التكتل الاقتصادي

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، فإن التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الأثار يمكن إيضاحها فيما يلي:

- **الأثر الساكن للتكتل الاقتصادي:** وينطوي هذا الأثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، وهناك نوعان من الأثار الناتجة عن التحليل الساكن هما:

- **الأثر الخاص بخلق التجارة:** وهو يعني زيادة الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر انخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهة الاقتصادية، وهو يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل، وهذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة، ومما يؤدي إلى زيادة الرفاهة الاقتصادية.

- **الأثر الخاص بتحول التجارة:** أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهة الاقتصادية حيث يحد منها، حيث أن هذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهة الاقتصادية.

- **الأثر الديناميكي للتكتل الاقتصادي:** وهو يشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق، وزيادة فرص الاستثمار، وزيادة التوظف والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية، وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية.

المحور الثاني عشر: انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي)

أولا: مفهوم النظام الاشتراكي وأهم أفكاره

1-مفهوم النظام الاشتراكي

2-أهم الأفكار الاشتراكية

ثانيا: ايجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي

1-الايجابيات

2-السلبيات

ثالثا: اسباب انهيار النظام الاشتراكي

1-أسباب اقتصادية

2-أسباب سياسية

3-اسباب اخرى

المحور الثاني عشر :انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي)

إن انهيار النظام الاشتراكي، وتحديدًا انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، كان تحولًا تاريخيًا هائلًا في القرن العشرين، وقد شهد نهاية نظام الحكم الشيوعي في أكبر دولة اشتراكية في العالم آنذاك.

أولا: مفهوم النظام الاشتراكي وأهم أفكاره

1- مفهوم النظام الاشتراكي

يعرف النظام الاشتراكي بأنه " النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط.

كما يعرف بأنه نظام يعتمد على التخطيط وإتخاذ القرار على المستوى المركزي، وتؤول جميع القطاعات – الإنتاج والتوزيع والتبادل والمواصلات ...الخ، إلى الدول.

النظام الاقتصادي الإشتراكي هو " مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط المركزي.

كذلك يعرف النظام الاقتصادي الاشتراكي بأنه مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

هذا ويقوم النظام الاشتراكي من الناحية الفكرية في بنائه للدولة الاشتراكية على مرحلتين أساسيتين، نذكرهما على النحو الآتي :

أ. مرحلة بناء الاشتراكية

تقوم على الملكية العامة لكل القطاعات في الاقتصاد، وتقوم بإلغاء الهيكل الاقتصادي الرأسمالي القائم على الملكية الفردية نهائيا، وتقوم على دكتاتورية البروليتاريا، أي تقوم على الإلزام وليس الحرية والإقناع، وتبنى الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة(العامة) والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج.

ب. مرحلة الشيوعية

وهو المرحلة المتقدمة من الاشتراكية، يتم في هذه المرحلة إلغاء الرأسمالية ومظاهرها نهائيا، وتنعدم فيه الملكية الفردية تماما، سواء كانت ملكية وسائل الإنتاج(الأرض، المصانع، الآلات)، أو ملكية السلع الاستهلاكية(الغذاء، الملبس، المسكن)، والشرط الضروري لتحقق هذا النظام هو وجود البضائع بكثرة هائلة تنتفي معها رغبة التملك، كما أنه في هاته المرحلة يتم إلغاء النقود من التداول نهائيا، بحيث أن العمل جماعي، ويكون دون مقابل وبالتالي ينتفي الغرض من وجود الأجر، كما أن التوزيع يكون على أساس المساواة، وبذلك ينتفي التبادل النقدي، بحيث أن الفرد يعمل دون مقابل، كما أنه يأخذ حسب حاجته من السلع والخدمات، وبذلك ينتفي الغرض من النقود وهو التبادل وقياس القيم وتخزينها.

2- أهم الأفكار الاشتراكية

إن أهم الأفكار والنظريات التي جاء بها كارل ماركس نوجزها فيما يلي:

2-1 .نظرية القيمة

أخذ **ماركس** نظريته في القيمة عن المدرسة الكلاسيكية الانجليزية، حيث تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها، ولقد بين ماركس أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعيا لإنتاجها، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها نفس القيمة. وقد بين ماركس الفرق بين القيمة الاستعمالية للسلعة والقيمة التبادلية لها من خلال التفريق بين العمل الملموس والعمل المجرد.

فالعمل الملموس هو العمل المنفرد الذي يقوم به العامل في ظروف خاصة بإنتاج سلعة معينة يكون لها قيمة استعمالية أي الحصول على منفعة من خلال استعمالها، أما القيمة التبادلية فتنتج عن ذلك العمل المجرد ويقصد به كمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها، وهو الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما ضمن ظروف إنتاج عادية اجتماعيا، أي في حدود الوسطية من المؤهلات والخبرة وشدة العمل. ويتناسب مقدار القيمة التبادلية لسلعة ما طردا مع كمية العمل الاجتماعي المبذول لإنتاجها

2.2. نظرية فائض القيمة

فرق كارل ماركس بين نوعين من الرأسمال، فالأول عنده هو الرأسمال الثابت والذي يمثل وسائل الإنتاج وأدوات العمل أو الآلات، والثاني هو الرأسمال المتغير، ويتمثل في أجور العمال. ويرى ماركس أن الفائض ينشأ من الرأسمال المتغير.

ويعرف ماركس درجة الاستغلال بأنها نسبة فائض القيمة إلى الجزء المتغير من الرأسمال، بمعنى أن:

درجة الاستغلال= فائض القيمة رأسمال المتغير

أما الربح فهو، عند ماركس، نسبة فائض القيمة إلى الرأسمال بنوعيه، بمعنى أن

متوسط معدل الربح= فائض القيمة رأسمال المتغير رأسمال الثابت.

2.3.نظرية الأزمة (فناء النظام الرأسمالي)

إن الرأسمالية حسب ماركس، تولد ترا كم للرأسمال الثابت وتفاقم الفقر والتعاسة بين العمال وكبر حجم طبقة "البروليتاريا" (العمال الكادحون) نظرا لدخول الرأسماليين الصغار في هذه الطبقة لاشتداد المنافسة عليهم وظهور الطبقة المحتكرة، ولهذا ينشأ الصراع الطبقي بين العمال والطبقة الرأسمالية، ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها.

ثانيا: ايجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي

لكل نظام إيجابيات وسلبيات ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى إيجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي.

1-الايجابيات

-توزيع وسائل وأدوات الإنتاج بين الأفراد بالتساوي، وهو الهدف الأول من أهداف النظام الاشتراكي.

-وضع خطة تهدف إلى التم بالنظام الضريبي للدولة، ومتابعة الهيكلية الاقتصادية للسوق.

- الدفاع عن حقوق العمال دون وجود أي سلطة سياسية، أو اقتصادية تتحكم بحقوقهم أو امتيازاتهم

- الاعتماد على تطبيق نظام التعاون بين الأفراد من أجل حصول كل منهم على حصته من الإنتاج، والتي تمثل قيمة الدخل الخاص به.

-تطبيق استراتيجية معينة للتعامل مع الموارد المتاحة في الدولة، من خلال توزيعها على القطاعات الاقتصادية بالتساوي.

2-السلبيات

هناك العديد من العيوب الكامنة في هذا النظام والتي أسفرت عنها التطبيقات العملية مما أدى إلى انهيار هذا النظام في بعض الدول(خاصة الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية) ومن أهم هذه العيوب نذكر ما يلي:

- **ضعف الحوافز الفردية:** على الرغم من أن النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتقي إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن ثم فإن ذلك قد يؤدي إلى نوع من التراخي من جانب بعض المسئولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروع.
- **المركزية المتشددة:** كذلك نجد أنها في النظام الاشتراكي، حيث تتجمع سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة يمكن أن يكون لها آثار سيئة على المجتمع كله، في حين أنها في النظام الرأسمالي نجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون لها نفس الآثار السيئة من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار.
- **البيروقراطية والتعقيدات الإدارية:** الروتين هو من أهم ما يتعرض له النظام الاشتراكي من عيوب ففي هذا النظام نجد الدولة تقوم سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها، وهذا من شأنها أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الانتاج من ناحية، وإلى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.
- إن المشكلة الأساسية في تطبيق المبادئ الاشتراكية ترجع في نظرنا إلى إهمال العوامل في طريقة الإنتاج الاشتراكي، أو على الأقل في التطبيق الغير الواعي، وخاصة في مرحلة التطور والنمو التاريخي لقوى الإنتاج فيما بعد الرأسمالية. فالاشتراكية العلمية قد نبعت وتطورت من المتناقضات الرأسمالية باعتبارها عائقا أمام نمو القوى الإنتاجية، ومن ثم فإن التغلب عليها لا يتم إلا بإلغائها. وهذا يعني أن تحل محل علاقات الانتاج الرأسمالي وبطريقة ثورية علاقات الإنتاج الاشتراكي، فطريقة الإنتاج الاشتراكي تمثل الحل النهائي للمتناقضات الرأسمالية.

ثالثا: اسباب انهيار النظام الاشتراكي

تعددت التفسيرات العملية لانهيار المعسكر الاشتراكي أحد ركني القطبية الثنائية (ممثلا أساسا بالاتحاد السوفياتي والدول التابعة له، فهناك من يرجعها إلى الحالة الاقتصادية المنهارة التي كان عليها الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة قبل انهياره، في حين يرجعها البعض الآخر إلى القوة الأمريكية وقدرتها على بسط النفوذ والحفاظ على مناطقها وسيطرتها في أنحاء مختلفة من العالم، ويمكن تلخيص أهم الأسباب في النقاط التالية:

1-أسباب اقتصادية

وتتمثل الاسباب الاقتصادية اساسا في النقاط التالية:

- الاستنزاف الاقتصادي الذي عانت منه الدولة جراء سباق التسلح النووي الذي كان يهدف إلى إحداث نوع من التوازن مع أمريكا، إضافة إلى فشل الاتحاد السوفياتي في اللحاق بالتطورات التقنية التي وصل إليها الغرب، وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات. ويدخل هذا السباق ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى جر الاتحاد السوفياتي إلى معركة تؤدي إلى استنزاف قدراته المادية، وبالتالي يقلل من فرصة معارضة سياسة أمريكا، كل ذلك أدى إلى تأكل وتراجع الاشتراكية في معظم مراكزها الرئيسية و إلى تفكك بلدان اتحادية أخرى كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.
- فشل كل الإصلاحات الهادفة إلى تحصين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قام بها الاتحاد السوفياتي من 1985-1991 والمتمثلة في برنامج البيروسترويكا الذي كان يهدف إلى التحول التدريجي من سياسة الاقتصاد الموجه إلى سياسة الاقتصاد الحر، مع جملة من الإصلاحات في البني التحتية للاقتصاد السوفياتي، إضافة إلى اعتماد مبدأ الشفافية (الغلاسنوست) للسعي إلى دمقرطة المجتمع السوفياتي.

2.أسباب سياسية

وتتمثل الاسباب السياسية اساسا في النقاط الاتية:

- طريقة إلحاق بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بالكتلة الشيوعية، فقد كانت بالقوة والتهديد كدول البلطيق الثلاث(استونيا، ليتونيا، ليتوانيا)، التي احتلها وضمها نظام موسكو سنة 1940 أثناء الحرب العالمية الثانية، وكالمجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية... هي الأخرى أجبرت على الالتحاق عنوةً بالكتلة الشرقية دون استشارة واستفتاء شعوبها.

- السياسة القمعية التي انتهجها الجيش الأحمر السوفياتي وحلف وارسو للحيلولة دون تحقيق آمال شعوب المعسكر في الانفصال، وإقامة حكومات ديمقراطية منتخبة، والتي مورست في برلين بألمانيا الشرقية 1953، بودابست في المجر 1956 ، وبراغ التشيكوسلوفاكية 1968

- اشتداد الخلافات السياسية بين دول المعسكر مع الاتحاد السوفياتي كيوغوسلافيا في سنة 1948، والصين الشعبية 1959 أثناء حكم ماوتسي تونغ، وألبانيا سنة 1962.

3-أسباب أخرى من أهمها:

- تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفياتي حيث كان يشكل إمبراطورية مترامية الأطراف تنقسم إلى العديد من القوميات واللغات والأجناس التي لم تكن متشابهة من حيث التاريخ والثقافة واللغة والأوضاع الاجتماعية والتي حاول حكام الاتحاد السوفياتي فرض اللغة الروسية والنمط المعيشي الروسي عليهم لكن لم ينجح ذلك.

- تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول أوروبا الشرقية.

- تزايد الحركات الانفصالية في الاتحاد السوفياتي وباقي دول أوروبا الشرقية.

- تخلي الاتحاد السوفياتي عن مساندة الأنظمة الشيوعية بأوروبا الشرقية التي واجهت تصاعد المعارضة.

- فك الارتباط بين الأحزاب الاشتراكية في العالم، وبين الاتحاد السوفياتي حيث بدأت هذه الأحزاب في إعادة تكييف لعملها وعقيدتها، تبعا للظروف الاجتماعية ولتجاربها الخاصة في إطار بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، ومحاولتها التكيف مع هذه التغيرات الجديدة.

- مظاهر انهيار المعسكر الاشتراكي: وتتمثل أساسا في – :تحطيم جدار برلين 1989 بعد أن كان يفصل بين شطري المدينة، وتوحيد الألمانيتين في دولة واحدة دولة ألمانيا الموحدة 1990

المحور الثالث عشر: الازمة المالية العالمية 2008

أولا: مفهوم ونشأة الازمة المالية العالمية

1-مفهوم الازمة المالية

2- نشأة الازمة المالية 2008

ثانيا: اسباب الازمة العالمية 2008

ثالثا: تأثير الازمة المالية وأثارها

1- تأثير الازمة على بعض المؤسسات

2- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

المحور الثالث عشر: الازمة المالية العالمية 2008

الأزمة المالية العالمية التي نشبت في عام 2008 كانت واحدة من أعظم الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في التاريخ الحديث. وقد تسببت في تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، وزيادة معدلات البطالة، وتراجع مستويات النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

أولا: مفهوم ونشأة الازمة المالية العالمية

1-مفهوم الازمة المالية

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولا في الأدبيات الاقتصادية، نظرا لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول، واختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية ، فهناك عدة تعريفات للأزمة من منظور العلوم الاجتماعية المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) ، ولكنها أجمعت على أن الأزمة عبارة عن أحداث تحمل في طياتها خطرا يهدد كيان المنظمة، أو المؤسسة أو الدولة أو الإقليم، وتتسم هذه الأحداث بالمفاجأة، أو قد تكون نتيجة تراكمات لأحداث معينة، وسرعة وتيرة هذه الأحداث يضع متخذي القرار تحت ضغط الوقت وضرورة اتخاذ القرار المناسب لإدارة الأزمة وحلها.

لذلك سوف نعرض أهمها فيما يلي:

الأزمة : في اللغة

تعني الشدة و القحط ، وهي موصوفة هنا بوصفين، أولهما كونها مالية بمعنى : أنها متعلقة بالمال بالدرجة الأولى ، والثاني كونها عالمية بعنى أنها تشمل دول العالم جميعها حيث لم تسلم منها دولة.

أما الازمة: في الاصطلاح

– هي الانخفاض الكبير المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية "

– وهي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، وعلى حجم الإصدار و أسعار الأسهم والسندات ، و إجمالي القروض ، والودائع المصرفية ، و تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي و النقدي ، بالإضافة إلى أنها حالة تمس أسواق البورصات و أسواق الائتمان في الدولة معينة أو مجموعة من الدول و تكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد الحقيقي ".

– حالة التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير لفئة العملة ، وأسعار الأسهم مما ينتج عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة و ينجم عنه إعادة توزيع دخول الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.

هذا ويمكن الإشارة إلى أن الأزمة عبارة عن "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماشا اقتصاديا وعادة ما يصاحب انحصار القروض أزمات سيولة نقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

تعريف الأزمة المالية كذلك بأنها:" الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأسمال مادي كالمعدات وإما أصول مالية مثل الأسهم والسندات أو حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى مشتقات مالية، فإذا انهارت أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات التي تملكها.

أما الأزمة المالية العالمية فتعرف على أنها" أزمة نتجت عن الانتعاش الكبير الحاصل في قطاع العقارات في الولايات المتحدة بسبب سهولة الوصول إلى الاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة جدا، الأمر الذي نجم عنه تشكيل فقاعة أدت إلى زيادة أسعار المنازل ثم انهيارها مؤدية إلى إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية وبالتالي انهيار النظام المالي العالمي"

2: نشأة الازمة المالية 2008

جدير بالذكر أن نشأة الأزمة كما يراها الإعلام الغربي يمكن تصويرها في 3 مراحل وهي كالاتي:

- **المرحلة الأولى:** وقد بدأت منذ صيف 2007 عندما انكشف عجز مئات الآلاف من الأسر الأمريكية عن سداد ديون البنوك المقرضة، معرضة بذلك ما تملكه من العقارات المرهونة للمصادرة والذي جعل هذا الإعسار يتحول إلى أزمة حقيقية هو أن قيمة العقارات المرهونة قد شهدت انخفاضا غير متوقع بعد فترة من الارتفاع الطبيعي الذي استحق تسمية "فقاعة العقارات والمساكن"، حيث أن تلك القروض كانت قد دخلت في عمليات مالية تركيبية أحسن تسويقها مهندسو المالية وخبراء وكالات التصنيف رغم كونها تعتبر ديونا دون الممتازة، تعرضت الأصول التي تتضمنها والتي قد أصبحت تشكل دعامة بحسابات مؤسسات مالية أخرى إلى هبوط كبير في قيمتها ونتج عن ذلك انتقال حالة الإعسار من المؤسسات المالية المقرضة إلى المؤسسات التي أصبحت صاحبة تلك الأصول في عملية تحيل معقدة عكست خطورة ظاهرة بيع الدين؛

- **المرحلة الثانية:** وفيها تحول إعسار المؤسسات المالية المقرضة إلى عامل إفلاس للمؤسسات المتعاملة معها والمستثمرة فيها أو المؤمنة لها، وفي سبتمبر 2008 تجلت خطورة الوضع بإفلاس واحد من أكبر بنوك الأعمال الأمريكية وهو ليمان براذرز، وكان هذا سببا في فزع كامل عم أكبر المؤسسات المالية المتعاملة مع المؤسسات المفلسة، فتهاوت عمالقة وول ستريت كقصور من الرمال، وسرعان ما انتقلت الرجة العظمى إلى أوروبا بعد أن وجدت مؤسسات مالية وشركات كبرى مثل باري بار وسوسيتيه جنرال نفسها في وضع الدائن الذي فقد الأمل في استخلاص دينه، وهو ما حصل لجميع الدائنين الفرنسيين لبنك ليمان براذرز، حيث فقدوا أربعة مليارات دولار في لمح البصر.

➢ **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي شهدت تحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية خانقة بدأت تسري إلى سائر البلدان والمؤسسات المالية العملاقة بشدة، قد خلال للبعض أنها متناسبة طردا مع ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي.

هذا يمكننا التطرق الى أحداث أزمة الرهن العقاري وايجازها وفق تسلسلها التاريخي، وذلك على النحو الاتي:

1- في 09 اوت 2007 تجميد الائتمان:

-قرر بنك"P.N.B Paris Bas. تجميد ثلاثة صناديق استثمار بسبب التراجع في السيولة وذلك بسبب تعاملها بالسندات المضمونة بعقارات في سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

-البنك المركزي للاتحاد الأوروبي يضخ 170 مليار يورو في النظام المصرفي.

- إعلان بنك " HSBC " البريطاني عن خسائر كبيرة في السوق الأمريكي نتيجة خسارته الكبيرة في القروض العقارية الثانوي.

2-في 14 سبتمبر 2007 النظام المصرفي البريطاني يبدأ في التعثر

-أدت المشكلات في سوق القروض الثانوية إلى أزمة في بنك " نورثر روك " واللجوء إلى بنك انجلترا المركزي لطلب الدعم، أو بعد خمسة شهور اضطرت الحكومة البريطانية إلى .تأميم نورثر رووك.

-شراء حصة كبيرة من أسهم بنك " لويدز " من طرف بنك انجلترا المركزي.

- تقديم دعم كبير إلى بنك " روباك بنك أوف" الاسكتلندي.

3- في 17 مارس 2008 انقاذ بنك بيرستيرنز الأمريكي:

-أصبح سعر سهم بنك "بيرستيرنز" 10 دولارات في محاولة لإنقاذه بالإضافة إلى ضمان الحكومة الأمريكية لـ 30 مليار دولار من الديون المعدومة للبنك.

-تحذير صندوق النقد الدولي من خسائر كبيرة قد تؤدي إلى أزمة مالية عالية.

4- في 7 سبتمبر 2008 : أزمة أكبر شركتين للقروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية

-تعد هذه المرحلة بداية الانهيار المالي الذي أثر في العالم كله وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل الطرق لإنقاذ الشركتين والتي تجاوزت قيمة انخفاض أسهمها 45 بالمئة.

5- في 15 سبتمبر2008 إفلاس بنك ليمان براذرز

-بعد أن بلغت خسائره 613 مليار دولار، وخسائر استثماراته في السندات 155 مليار دولار أفلس بنك " ليمان براذرز" أمام رفض الحكومة الأمريكية التدخل لإنقاذه.

- أما بنك " ميرل لينش" فقد اشتراه " بنك اوف امريكا" بـ 50 مليار دولار امريكي.

6-في 16 سبتمبر 2008 انقاذ شركة التامين الامريكية -إيه أي جي-

-اضطر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى تقديم تسهيلات ائتمانية قدرها مليار 85 دولار ومن ثم صارت 180 مليار دولار إلى شركة - إيه أي جي - مقابل امتلاك 80% من أسهمها وهي الشركة التي تقوم بتقديم الضمانات للقروض العقارية الثانوية.

- انخفاض مؤشر داو جونز إلى أقل معدل له في03 سنوات.

7- في 20 سبتمبر 2008 مطالبات اقرار خطة انقاذ مالي تبلغ قيمتها 700 مليار دولا امريكي

-حيث اقترح وزير الخزينة الأمريكية السابق هنري بولسون خطة لمساعدة المؤسسات المالية التي تعاني من ديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها لكي تستعيد قدرتها على الإقراض وقد رفضت الفكرة من الكونغرس الأمريكي بادئ ذي بدأ لكن تم إقرارها في 3 أكتوبر بعد مناقشة ساخنة.

8-في 21 سبتمبر 2008 نهاية بنوك الاستثمار

-تخلى كل من بنكي " جولدمان ساكس"و " مورجان ستانلي" عن وضعيتها كبنكي استثمار بعد موافقة الحكومة الأمريكية على طلبيهما للتحول إلى بنوك عادي

9-في 12 اكتوبر 2008 خطة الاتحاد الاوروبي لإنقاذ مصارفه.

-أقرت الحكومة الألمانية خطة إنقاذ مالي بـ 500 مليار يورو وفرنسا بـ مليار 350 يورو واسبانيا بـ 100 مليار يورو، خصصت أغلبها لضمان القروض بين المصارف الأوروبية.

10-في 15 نوفمبر 2008 قمة مجموعة العشرين في واشنطن.

-اجتمع قادة مجموعة العشرين في واشنطن لمواجهة أسوء أزمة مالية يواجهها العالم منذ 60 سنة واتفقوا على العمل الجماعي من أجل تشديد القيود على المؤسسات المالية.

- إعلان الصين عن خطة إنقاذ مالي قيمتها 585 مليار دولار أمريكي.

11- في 14 فيفري 2009 خطة الإنقاذ الأمريكية تثير المخاوف من بروز نزعة حمائية اقتصادية

شملت الخطة فقرة تحث على شراء المنتجات الأمريكية، وهي خطوة أثارت المخاوف من تبعات هذه السياسة الحمائية في أكبر اقتصاد في العالم، وبعد اجتماع وزراء المالية لمجموعة السبعة في ايطاليا أكدوا أن وضع الحواجز أمام حرية التجارة الخارجية سيطيل من أمد الأزمة المالية الأمر الذي اعتبرته واشنطن لا مبرر له.

12-في 09 مارس 2009 عودة مؤشر داو جونز الى الارتفاع

فبعدما وصل مؤشر داو جونز إلى أدنى مستوى له منذ سنة 1997 وحقق أعلى مستوى له في أكتوبر 2007 انخفض بخمسمائة نقطة في يوم واحد محققا أكبر انخفاض في يوم واحد منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

13-في 2 افريل 2009 قمة مجموعة العرين بلندن

-زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي المخصصة لمساعدة الدول المتعثرة اقتصاديا بـ 750 مليار دولار.

– إعلان وزير الخزانة البريطاني " استردار لينج" أن الأزمة المالية العالمية سترفع العجز في الموازنة البريطانية إلى 175 مليار جنيه إسترليني وهو أعلى عجز تواجهه بريطانيا في تاريخها.

14–في 13 اوت 2009 مؤشرات تعافي الاقتصاديات العالمية

–فقد حققت كل من فرنسا وألمانيا أكبر قوتين اقتصاديتين في أوروبا نموا بمعدل 0.3 % وذلك من افريل إلى جوان 2009 ، وهو ما يعني بداية اية الركود في أوروبا.

–تعافي اقتصاد هونج كونج تقريبا من الأزمة المالية العالمية حيث نما خلال الربع الثاني من العام 2009 ب 3.3 بالمائة واليابان بـ 0.9 بالمئة.

ثانيا: اسباب الازمة العالمية 2008

توجد العديد الاسباب التي طرحها الخبراء الاقتصاديين والتي ادت الى ظهور الازمة المالية وفيما يلي أهم هذه الأسباب:

1–الرهون العقارية

بدأت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموما في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية في عملية ضخ القروض العقارية، وكانت بداية الأزمة من بنك ليمان براذرز في أمريكا فقد منح قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وشجع المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال عامي 2005–2006 ،ففي عام 2006 حوالي 46 %من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي قروض ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، فقد تسابقت البنوك

الاستثمارية الأمريكية على تقديم قروض فيها مخاطرة وقد استفاد 75 %من الأمريكيين من الحصول على هذه القروض العقارية، بما تسبب في استفحال الأزمة عندما عجز المدينون من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ورغم أن نسبة غير القادرين على التسديد لا يتجاوز 8 %ولكن حجم الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل 46 %الاقتصاد العالمي كان له أثر سيئ على الأسواق المالية العالمية.

2-جوانب الضعف في النظام الرأسمالي

حيث أن كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة وهي الركن الفلسفي أي الإحساس بالأمان والاستقرار أهداف النظام وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية وإعداد الإنسان الصالح، آليات النظام وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرك النظام وتسيره، بالنسبة إلى الركن الفلسفي فقد افتقده النظام الرأسمالي أي افتقد الأمان ولازمه الإحساس بالخطر الدائم وذلك نتيجة لعدم ثقة الأفراد بهذا النظام.

وبالنسبة للأهداف أصبح هناك تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء وأصبح هناك إنسان جشع مملوء بالحقد والغل أي طغيان المادة والجشع في المجتمع الرأسمالي، أما بالنسبة لآليات النظام فإن طائفة من مراهقي وول ستريت هي التي أصبحت تسير هذا النظام، وبالتالي فإن التراجع في هذه الركائز الأساسية بمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية يدل على أمر واحد لا غير وهو عدم وجود مبادئ أصلا؛

3- الية توريق الديون

يعد التوريق من أهم الإبداعات المالية التي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية في سبعينات القرن الماضي، والتي أتاحت للمؤسسات الاقتصادية والمالية على غرار البنوك إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى جزء من المخاطر التي تثقل كاهلها إلى أطراف أخرى، غير أن الاستعمال المفرط لهذا النوع من الأوراق المالية من طرف البنوك من خلال توريق قروض الرهن العقاري

، وما نتج عنه من انتشار حملة السندات الدائنين وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية العالمية.

4-ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات أهمها المشتقات المالية

ساعد انفتاح واندماج الأسواق العالمية الدولية على توسع سوق المشتقات المالية من خيارات(options) ومبادلات(swaps) ومستقبليات(futures) حيث شمل تسويق هذه المنتجات المسمومة معظم الأسواق مما سهل انتشار العدوى لدى بقية الدول الغربية والقارات مثل أوروبا وآسيا وكذا ما يعرف بالدول الناشئة مثل هونغ كونغ وسنغافورة وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والأسواق الخليجية والعربية، وللمشتقات المالية آثارا مدمرة على الاقتصاد بسبب أن المجازف في الأسواق المالية لا يطلب منه المغامرة في حدود ما يملكه من رأس مال بل أن قواعد التعامل تسمح له بتغطية جزء يسير من مبلغ الصفقة والباقي يتم شراءه على المكشوف وهذا ما يزيد من حدة الأزمة عند حدوثها، هذا بالإضافة إلى افتقارها هذا النوع من المنتجات إلى قواعد تعامل واضحة وملزمة.

5-توسع نشاط المضاربات

نتج عن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، و أدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة والتي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

6-غياب الشفافية والوضوح في البيانات المالية وسوء الإدارة

حيث أن غياب الشفافية أدى بشكل كبير في تحريك الأزمة المالية العالمية بل إنه أتى على قمة الأسباب التي أدت إليها، حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين مما كانوا يشغلون وظائف

الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وهكذا غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في ضخ قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض..

7-وكالات التصنيف الائتمانية

قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطيرة والتي تم شرائها من قبل بنوك كبيرة وقوية مثل مورغان ستانيلي وليمان براذرز والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا " AAA"، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من الأزمة المالية العالمية لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، وبالتالي عند ظهور حالات العجز عن السداد، كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية المقدمة للقروض، لتنتقل العدوى بعد ذلك إلى البنوك، وهنا يظهر مشكل عدم تماثل المعلومات من خلال الشك في نوعية المنتجات المالية، خاصة المتعلقة بقروض الرهن العقاري الشيء الذي أدى إلى انخفاض قيمتها وحتى إلى اختفاء هذا السوق في حد ذاته.

8-انعدام الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات المالية المتخصصة

لقد غاب دور الجهات الرقابية عما يحدث في الأسواق المالية، إذ أن كل من محافظ الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة وشركات تقييم الأدوات المالية والقيادات التنفيذية للشركات العالمية كانوا على قناعة بتداولات الأسواق المالية، فقد كانت أغلب المؤسسات تعمل خارج الطريقة النظامية أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية والبعيدة عن نطاق الرقابة، وكان النشاط الخارجي هذا يعادل (7/6) من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي أي (7/1) فقط من هذا النشاط يقع تحت رقابة البنك المركزي، كما أن القيادات التنفيذية للشركات المالية لم يكونوا مدركين لحقيقة المخاطر التي حملها الموظفون المختصون لشركاتهم بشكل صفقات في الأدوات المالية المعقدة والمشتقة، فمن المعروف أن البنوك التجارية في

معظم الدول تخضع للرقابة من طرف البنوك المركزية بصورة دقيقة، لكن هذه الرقابة تضعف أو قد تنعدم في مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية وكذلك الرقابة على المشتقات المالية والرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، الأمر الذي شجع المستثمرين في الإقبال على الأوراق المالية مما أدى إلى حدوث الأزمة المالية الأخيرة.

9-التحرر المالي والتطبيق الواسع للتكنولوجيا

مما لا شك فيه أنه نتيجة للتطبيق الواسع لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصالات في الأسواق المالية تمكنت هذه الأسواق من معالجة حجم كبير جدا من المعاملات المالية كما أدى استعمال التكنولوجيا المتطورة في أسواق المال إلى توصيل التطورات على نحو أسرع وأوسع والاستجابة بسرعة أكبر للمعلومات الجديدة وابتكار أدوات وإجراءات تجارية وربط الأسواق التي تقع في مناطق أمنية مختلفة، وكانت النتيجة أن ازدادت التدفقات داخل أسواق رأس المال الدولية بسرعة تفوق كثيرا معدل نمو الدخل القومي الاسمي في البلدان الصناعية الرئيسية، كما زاد المعدل اليومي لتداول العملات الأجنبية في الأسواق الرئيسية (لندن، نيويورك، طوكيو) وكان نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصالات أن ازداد التكامل العالمي للأسواق المالية وأصبح الاقتصاد العالمي محصورا في رقعة صغيرة أو كازينو كما أطلق عليها الاقتصادي الإنجليزي كيتر، و قد أوضحت أحداث الأزمة العالمية بجلاء أن الأسواق المالية في العالم غدت شديدة التكامل.

ثالثا: تأثير الازمة المالية وأثارها

الازمة المالية هي حدث اقتصادي يؤدي إلى انهيار النظام المالي في الدولة أو في العالم، وغالباً ما تتسبب في تداعيات كبيرة على الاقتصاد الكلي، وكذلك على الأفراد والشركات. يمكن أن تتعدد أسباب الأزمات المالية، مثل التوسع المفرط في الائتمان، الفقاعة العقارية، أو انهيار أسواق الأسهم. يمكن أن تؤثر الأزمة المالية بشكل كبير على عدة جوانب من الحياة الاقتصادية. وفيما يلي أبرز تأثيراتها وآثارها.

1- تأثير الازمة على بعض المؤسسات

منذ بداية الأزمة المالية العالمية تضررت بعض البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والتي نذكر من بينها ما يلي:

-البنك البريطاني "نور ذرن روك" أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية في 17 فيفري 2008.

-بنك الأعمال الأمريكي ليمان" "براذرز" وضع في 15 سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته واشترى البنك البريطاني بار" كليز " نشاطاته الأمريكية في حين اشترى البنك الياباني نومو راهولدينغ النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

-إفلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ 02/08/ 2009 وتكبد خسائر بمقدار 700 مليون دولار.

-منذ بداية الأزمة المالية أفلس 71 بنك أمريكي حسب بيانات أوت2009.

2-آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

هناك مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي هددت الاقتصاد الأمريكي والعالمي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

-إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ على 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار .

-تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار.

-ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4تريليون دولار، وبذلك فان المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار .

-إضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ، ومعدل التضخم 4%.

- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009.

- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.

- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي.

المحور الرابع عشر: ازمة الوباء العالمي (كوفيد covid19)

أولا: التعريف بجائحة كورونا (كوفيد covid19)

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للازمة

ثالثا: بروز السياسات الاقتصادية الموجهة

المحور الرابع عشر: ازمة الوباء العالمي (كوفيد covid19)

تُعتبر جائحة فيروس كورونا (COVID-19) من أبرز التحديات الصحية والاقتصادية التي شهدها العالم في القرن الواحد والعشرين. حيث بدأت هذه الجائحة في أواخر عام 2019 في مدينة ووهان الصينية وانتشرت بشكل سريع إلى جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى أزمة صحية عالمية غير مسبوقة. ومع تفشي الفيروس، بدأت تداعياته الاقتصادية في الظهور بشكل متسارع، مما أثّر بشكل كبير على جميع القطاعات الاقتصادية.

أولا: التعريف بجائحة كورونا (كوفيد covid19)

التعريف بجائحة كورونا (كوفيد19) حالة صحية طارئة دولية سببها فيروس جديد يسبب عدوى الجهاز التنفسي المسمى Covid .19 ينتمي العامل المسؤول عن هذا الالتهاب الرئوي إلى عائلة الفيروسات التاجية المسؤولة عن أمراض تتراوح من نزلات البرد إلى أمراض الجهاز التنفسي الحادة. تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في جمهورية الصين الشعبية بحالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في ديسمبر 2019 تم اكتشافها في الصين بمدينة ووهان بمقاطعة، هوبي لتنتشر في بقية دول العالم بنسب مختلفة والتي اتخذت إجراءات تراوحت بين الغلق الكلي والجزئي لاقتصادياتها لفترات امتدت أشهر، مما خلف تداعيات اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي والدولي.

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للازمة

تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19 على الاقتصاديات العالمية كانت كبيرة ومتنوعة، حيث أثرت بشكل عميق على جميع جوانب الحياة الاقتصادية. فيما يلي أبرز هذه التداعيات:

1- انكماش الناتج الداخلي الإجمالي العالمي:

إن تداعيات أزمة كوفيد -19 على الاقتصاد العالمي تداعيات غير مسبوقة. إذ تشير توقعات النمو (علما أنها تظل محاطة بالكثير من الشكوك)، إلى انكماش كبير في الناتج الداخلي الإجمالي

العالمي بحوالي 4.4 في المائة، أي ما يقارب 2.6 مرات الانخفاض الذي سجله الاقتصاد العالمي سنة 2009 على إثر الأزمة المالية. (انظر الشكل رقم 01)

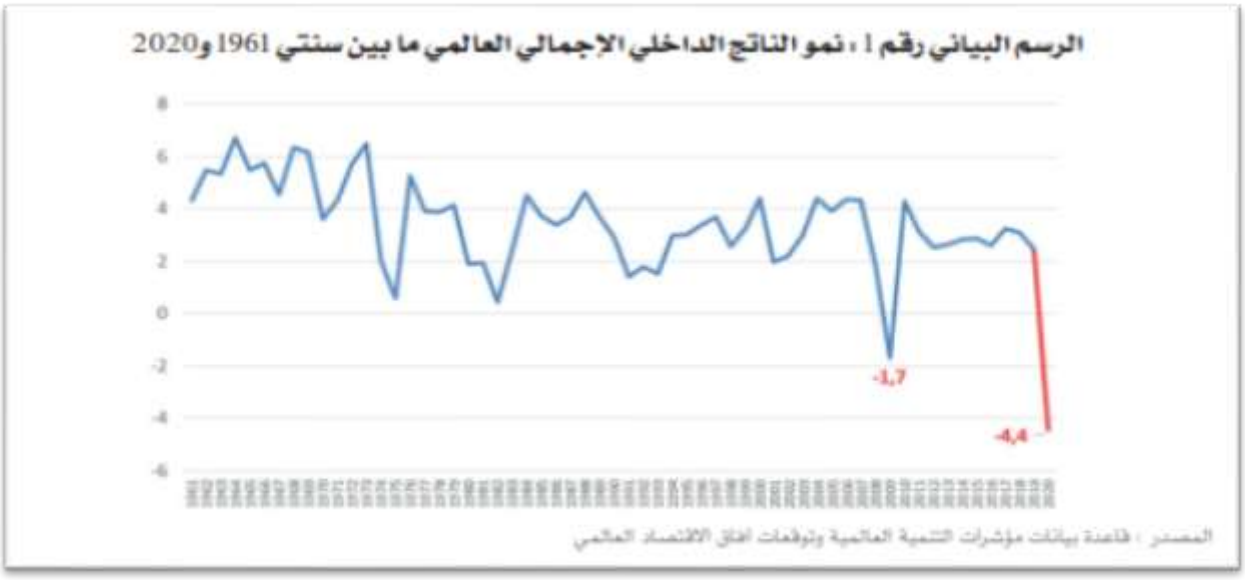

2-صدمات الطلب والعرض العاملين: ينطوي انتشار وباء فيروس كورونا على صدمات في العرض والطلب. فقد أدى اضطراب نشاط العمال إلى انخفاض الإنتاج، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات العمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب.

أ.صدمة العرض: أثرت الجائحة العالمية على كبريات الاقتصادات العالمية بالاخص الصين والاتحاد الاوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل مجتمعة 55%من الناتج الإجمالي العاملي وأكثر من 60% من التصنيع العاملي، كما حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بكل أسف. ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

على سبيل المثال، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. وسوف تسهم هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الاعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي.

ب. صدمة الطلب: أحدث الوباء العاملي هلعا وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الاعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية، وهو ما أحدث تراجعا في مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين .وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة لنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والسفر .

3-السفر والسياحة العالمية: تواجه صناعة السفر العالمية خاصة شركات الطيران وشركات النقل البحري تراجعا رهيبا في النشاط، خاصة أما اغلاق الوجهات السياحية. ففي سوق السهم الأمريكية، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل غير متناسب، على نحو مماثل ملا حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الازمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فتدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الاعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الامر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

4-القطاع المالي: تكاليف الاقتراض يمكن أن ترتفع مع تشديد الاوضاع المالية، نظرا لتشكيك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها. ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي إلى

تصاعد المخاطر من عدم إمكانية تمديد الديون. ومن شأن انخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناجم عن صدمات العرض والطلب.

5- قطاع الطاقة العالمي: كانت لازمة وباء كورنا أثار وخيمة على أسعار الطاقة بفعل التراجع الكبير للنمو الاقتصادي العاملي وتوقف النشاط بسبب اجراءات الحجر الصحي والاغلاق ، وحسب وكالة الطاقة العالمية فإن الانخفاض المتوقع في استهلاك النفط سيكون أكبر انخفاض في الطلب(12 مليون برميل يوميا). وهو ما أدى تهاوي ي أسعار النفط إلى مستويات دنيا، وقد أظهرت قوى السوق أن حدة انخفاض أسعار الطاقة يؤثر على جميع المنتجين من خلال التخفيضات الكبيرة في الإنتاج بما في ذلك دول الاوبك والدول خارج الاوبك وكان هذا أسرع من المتوقع بفعل انتشار الوباء واستمراره لشهر عديدة.

ثالثا: بروز السياسات الاقتصادية الموجهة

نظرا لان التداعيات الاقتصادية تنشأ بصفة خاصة عن وقوع صدمات حادة في قطاعات محددة، تعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة السر ومنشآت الاعمال المتضررة وقد تم اتخاذ مايلي:

1- استهداف الأسر ومنشآت العمال المتضررة من اضطراب العرض وهبوط الطلب: لكي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم على الجور، وتخفيف ضريبي، بحيث تقدم المساعد للناس على تلبية احتياجاتهم ومؤسسات الاعمال لكي تحافظ على سلامة أو ضاعها. على سبيل المثال، اتخذت إيطاليا إجراءات مختلفة منها مد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة ووسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الاجور ليقدم دعما لدخل العمالة التي يتم تسريحها، وقدمت كوريا دعما على الاجور لصغار التجار ورفعت إعانات الرعاية المنزلية والباحثين عن عمل، وألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات العمال بصفة مؤقتة. وبالنسبة لمن تم تسريحهم، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتا، بمد فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الاهلية للاستفادة منها. وفي حالة عدم

إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء.

2- ظلت البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما تلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعدادا لمواجهة اضطراب حاد .كما قامت الحكومات بتقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير. على سبيل المثال، توسعت كوريا في الإقراض لأغراض عمليات مؤسسات الاعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة. ومن شأن أجهزة التنظيم والرقابة على الاسواق المالية كذلك أن تشجع على تمديد آجال استحقاق القروض مؤقتا وعلى أساس إطار زمني محدد.

3-**التنشيط النقدي الأوسع نطاقا:** كتخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول لرفع مستوى الثقة ودعم الأسواق المالية، إذا واجهت السوق مخاطر من تشديد الأوضاع المالية بشكل كبير والدفعة المالية التنشيطية واسعة النطاق التي تتسق مع الحيز المتاح للتصرف في المالية العامة يمكن أن تساعد على زيادة الطلب الكلي لكنها ستزداد فعالية على الأرجح عندما تبدأ عمليات الشركات في العودة إلى الوضع الطبيعي. ففي الصين مثلا قدمت لجنة البرنامج والميزانية دعم السياسة النقدية وعملت على حماية استقرار السوق المالية من خلال جملة التدابير الرئيسية التالية : ضخ السيولة بمبلغ 3.33 تريليون يوان (إجمالي) في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة (عمليات إعادة الشراء العكسية ومرافق الإقراض متوسط الأجل)؛ توسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم لدعم مصنعي المستلزمات الطبية والضروريات اليومية، الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي بأسعار فائدة منخفضة. أما دول الاتحاد الأوربي فقدمت خطة انقاذ مالي بأكثر من 750 مليار أورو النشيط الاقتصاد.

خاتمة

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن تاريخ الوقائع الاقتصادية يمثل سجلًا غنيًا للتحولات الاجتماعية والسياسية التي أثرت في مسار الاقتصاد العالمي. منذ بدايات النظام الاقتصادي في العصور القديمة، مرورًا بالثورات الزراعية والصناعية، وصولاً إلى الاقتصاد الرقمي وعصر العولمة، شهدنا تفاعلاً مستمرًا بين عوامل عدة، مثل التطور التكنولوجي، والسياسات الحكومية، والتجارة الدولية، وتأثيرات الحروب والصراعات.

لقد ساعدت هذه الوقائع في تشكيل الأنماط الاقتصادية السائدة في العالم، ووضعت تحديات جديدة للدول والشعوب في كيفية التعامل مع قضايا مثل الفقر، والتفاوت الطبقي، والبطالة. كما أن النظر إلى الوقائع الاقتصادية عبر التاريخ يسلط الضوء على أهمية الإدارة الفعّالة للموارد، والابتكار في تطوير القطاعات الاقتصادية، ودور النظام المالي في استقرار الاقتصاد العالمي.فمن من خلال دراسة هذا التاريخ، يمكننا فهم أعمق لآليات النمو الاقتصادي وكيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية التي قد تواجهها المجتمعات في المستقبل. إن الوقائع الاقتصادية ليست مجرد أحداث معزولة، بل هي انعكاسات حية للعوامل السياسية والاجتماعية والتقنية التي تشكل عالمنا اليوم، وما يزال تأثيرها مستمرًا في تشكيل مستقبلنا الاقتصادي.

قائمة المراجع

الكتب العربية

- ابراهيم ابو العلا وأخرون، الازمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور اسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2009.
- إبراهيم مشروب، الاقتصاد السياسي: مبادئ–مدارس–أنظمة، الطبعة الأولى، المنهل اللبناني ومكتبة رأس النبع، بيروت، لبنان، 2002.
- أحمد فرد مصطفى، سهير حمد السيد حسن، تطور الفكر والوقاع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- أحمد فريد مصطفى، تطور التاريخ الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2007.
- إسماعيل محمد علي، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- بن طاهر حسين مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء للنشر والتوزيع، خنشلة، الجزائر، 2009.
- بن طاهر حسين، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار هباء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- جون كينيث جالبرت، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي ثورة الحاضر، علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت، 2000.
- حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر العادي، دار الشروق، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 1995.
- حسين عباس حسين الشمري، "مرحلة نظام برتون وودز"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2012.
- خالد أبو قمصان،" موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2001.

- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم الى بداية القرن الواحد والعشرون، الجامعة الجديدة، مصر 2014.
- خبابة عبدالله، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية –التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- رضا عبدالسلام، العلاقات الاقتصادية الدولية. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- رفعت السيد عوضي، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
- زينب حسين عوض االله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
- سعيد النجار، النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21 ، رسائل النداء الجديد، القاهرة 1996.
- سعيد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002.
- عبد القادر شلالي وأخرون، الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مكتبة القانون المقارن، الطبعة الاولى، بغداد، العراق، 2021.
- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة –الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة–"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، " الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية الاشتراكية الاسلام، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.

- محب خلة توفيق، التطور واقتصاديات الموارد: دراسة خاصة بتطور الفكر والوقاع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الانتاج، دار الفكر الاسكندرية، مصر 2011.
- محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، الطبعة الأولى، دار حميثرا، مصر، 2017.
- محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول:" الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010.
- مختار عبد الحليم طلية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، القاهر، مصر، 2008.
- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزع، الاردن، 2008.

الكتب الاجنبية:

- Jean-Lous caccomo, Histoire des faits économiques ellipese, Edition Marketing S.A paris 2015.

المطبوعات:

- ابراهيم بوناب محمد الامين، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022/2021.
- بلارو علي، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2022/2021.
- بلغانمي نبيلة، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية السريع والاقتصاد، جامعة بشار، الجزائر، 2020/2019.
- جلطي غانم، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022/2021.
- سحنون عقبة، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية السريع والاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020/2019.

- سلامة وفاء، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2023/2022.
- شنيني عادل، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية السريع والاقتصاد، جامعة غرداية، الجزائر، 2020/2019.
- عبيد زكرياء، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية السريع والاقتصاد، المركز الجامعي افلو، الجزائر، 2023/2022.
- ميدون سيساني، مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2018/2017.

مواقع الانترنيت

- **موقع جامع الكتب الاسلامية:**

https://ketabonline.com/ar/books/103955/read?part=1&page=11&index=338

0475/3380476

المقالات:

- أبو القاسم أحمد أبو هديمة، عبد الحكيم عمار نابي، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 8 ،جامعة الزاوية، ليبيا، 2016.
- حسيف توفيق ابراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، العدد 3 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
- رملي محمد، وسعي رابح، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 والازمة المالية العالمية – نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 03، العدد 01، 2019.
- لعلى بن صالح حناشي، اسباب الازمة الاقتصادية القريبة والبعيدة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 04، باتنة، الجزائر، 2013.

الاطروحات والرسائل

- داودي ميمونة، ظهور الازمات المالية- دراسة ازمة الكساد الكبير(1929-1933) والازمة المالية (2007-2008)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارة و علوم التسيير بجامعة وهران، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، الجزائر، 2014.

- روابح عبدالرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000 -2014)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد دولي، بسكرة، الجزائر، 2018.

- مصطفى عبد الله الكفري،" التكتلات والمنظمات الاقتصادية"، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014.

- منجد محمد كريم القاضي، دور الليبرالية الجديدة في الأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي -1990) 2008 ،)مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.